وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم: الدراسات العسكرية والإستراتيجية.

التحديات الأمنية في الجزائر
على ضوء التغيرات الإقليمية الراهنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: دراسات إستراتيجية ودولية.

إعداد الطالب:
- سعود حسام الدين.

إشراف الأستاذ:
- د / بن سليمان عمر.

جوان 2017 م

رمضان 1438 هـ

إهـــداء

إلى الوالدين العزيزين ، برا وإحسانا .

إلى كل أفراد العائلة الكريمة ، كل بإسمه ومقامه .

أتشرف بتقديم هذا العمل .

- حسام الدين سعود -

شكر وعرفان

الشكر كله موصول إلى الأستاذ المحترم الدكتور :

" بن سليمان عمر "

الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذا العمل ، وعلى

نصائحه القيمة .

إلى أعضاء لجنة المناقشة ، فلهم مني أسمى عبارات

التقدير والاحترام .

- حسام الدين سعود -

خطــة الدراســة

مقدمة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي .

المبحث الأول : مفهوم الأمن والدراسات الأمنية.

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية.

المبحث الثالث : الإستراتيجية والعقيدة الأمنية الجزائرية.

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الأمنية الراهنة.

المبحث الأول: الجزائر في إطارها الإقليمي.

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية .

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية.

الفصل الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول : محددات المقاربة الأمنية الجزائرية .

المبحث الثاني : المبادرات السياسية والدبلوماسية.

المبحث الثالث: المبادرات التنموية.

الخاتمة.

مقـدمـــة

مقدمـــة :

لا يتحقق أمن أي دولة بمجرد تأمين إقليمها، ففي عصر العولمة والأقلمة، عصر التحولات السريعة وعصر الاعتماد المتبادل بين الدول والأقاليم في مختلف المجالات، أصبح أمن الدول يتأثر بما يحدث حولها في الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة، تأثر اشتدت حدته أكثر بفعل تعدد أبعاد الأمن (مجتمعية، بيئية، اقتصادية، سياسية وثقافية) وتنامي دور الفواعل غير الدولية في الحركيات الأمنية، إذ لم يعد البعد الجغرافي عن التهديد يضمن الحماية المطلوبة للأمن، حيث أصبح من المتعذر الحديث عن أمن قومي بالنسبة للدول دون ضمان حد أدنى من الاستقرار والتوازن الجيوسياسين في الأقاليم والدول المجاورة لها أو حتى البعيدة، يضمن على الأقل عدم وصول التهديدات إلى داخل الدولة ويحافظ على ما حققته في مجال حماية أمنها.

إن بروز تهديدات جديدة على المستويين الدولي والإقليمي، صار يهدد الوجود المادي للدولة واستقرار نظامها السياسي وتجانس مجتمعها ووحدة أمتها وذلك بسبب تنامي العديد من الظواهر التي أضحت تشكل خطر دولي، كالإرهاب والأزمات المالية العالمية، الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، أزمة المياه، التغيرات المناخية، التلوث البيئي، التطرف الديني، إضافة إلى تصاعد حدة النزاعات التي تشهدها العديد من الأقاليم، وكذا الأخطار الاجتماعية من فقر ومجاعة وأمية، أدى إلى تعقد مفهوم الأمن وبالخصوص في الجزائر وبالذات في حيز المنطقة المغاربية أو الشمال إفريقية أو في حيزها العربي، حيث تعرضت لهذه التجاذبات المفاهيمية والنسقية والتحولاتية، وشكل مفهوم الأمن فيها قضية للجدل والدراسة والبحث، ولعل أبرز إشكالية واجهت هذا التحدي الأمني هو قضية تقاطع الدوائر لأبعاد ومصادر التهديد بين ما هو قطري وإقليمي.

ويبدو بسبب شساعة الحيز الجغرافي للدولة الجزائرية وطول حدوده، ونظرا لوجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية، أصبح من غير الممكن الحديث عن أمن قومي جزائري دون ربطه بهذه الحلقات الأمنية الحيوية

بالنسبة للجزائر، لأن هذه الأخيرة مرتبطة بشكل مباشر بكل فضاء من الفضاءات السابقة عبر روابط جغرافية مباشرة (برية – بحرية)، سوسيو– ثقافية، سوسيو–اقتصادية، إثنية وغيرها.

لم تعد الحدود الجزائرية عازلة بل أصبحت منذ فترة طويلة قابلة للاختراق، لأن العدو قد يكون فاعلا غير دولتي يعيش ضمن إقليم الجزائر، أو على مقربة منه.

ولأجل هذه المعطيات، فإن هذه دراسة تصب في صلب الدراسات الأمنية الإقليمية، وذلك في محاولة للبحث على تفكيك علمي ممنهج لظاهرة الأمن في بعديها القطري والإقليمي للجزائر، في إطار الدائرة الإقليمية المغاربية، العربية، الإفريقية والمتوسطية مع تركيزنا من خلال ما هو جلي من العنوان الذي تم اختياره **بالتحديات الأمنية في الجزائر على ضوء التغيرات الإقليمية الراهنة.**

أسباب اختيار الموضوع :

يعتبر موضوع الأمن موضوعا راهنا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وبحكم تداخل أمن الجزائر بفضاءات أخرى فإن الإستراتيجية الأمنية لا يتأتى دون الاعتماد على الأطر الجيوسياسية التي تنتمي إليها وهو ما شكل مبررا لاختيار هذا الموضوع، إذ نطمح من خلال هذه الدراسة إلى الوصول في الأخير إلى معرفة كيفية تأثر الأمن القومي الجزائري بمختلف أبعاده وبكافة مستوياته (الدولة، المجتمع، الفرد) وبمجريات الفضاءات الجيوسياسية المحيطة به.

إشكالية الدراسة :

استنادا إلى ما تقدم واعتبارا للغاية البحثية من وراء هذه الدراسة تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة به، صياغة الإشكالية الأساسية على النحو التالي :

ما هي طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه الأمن الجزائري في شتى قطاعاته في ظل التغيرات الإقليمية الراهنة ؟

أسئلة فرعية:

ولتوضيح الإشكالية السابقة الذكر وتحديد أطرها يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل عملية التنظير في الدراسات الأمنية هي تعبير طبيعي عن تراكم معرفي؟ أم أنها انعكاس للتحول الذي شهدته البيئة الدولية بعد الحرب البارد؟
2) ما هي التهديدات الأمنية الرئيسية التي تواجه الجزائر في حيزها مع دول الجوار؟
3) ما هي محاور ومعالم الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لاحتواء التهديدات الأمنية المحيطة بها؟

الفرضيات:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تتأثر الجزائر إيجابيا بالأمن والاستقرار والتعاون الأمني، ضمن الدوائر الجيوسياسية التي تنتمي إليها وتحيط بها فتكون هذه الدوائر عاملا لتعزيز وتقوية أمنها القومي وتتأثر سلبيا باللاأمن واللااستقرار في تلك الدوائر فتكون عاملا من عوامل إضعاف أمنها وإبقائها في حالة انكشافها الأمني.
- **الفرضية الثانية:** إن احتواء مصادر التهديد المشتركة تستدعي العمل في إطار جماعي منظم نابع من الاقتراحات والمشاورات والنقاشات الجماعية واستجابة إلى منطق التكتل والتعاون في العلاقات الدولية .
- **الفرضية الثالثة:** كلما كانت دائرة من الدوائر الجيوسياسية مصدرا يهدد أمن الجزائر ومؤثرا على مكانتها الإقليمية والدولية كلما زاد الاهتمام بها وتعاظم حضورها ضمن الشواغل والاستراتيجية الأمنية للدولة الجزائرية والعكس صحيح.

المقاربة المنهجية للدراسة:

تقتضي دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربة منهجية مركبة مما يلي:

- **المنهج التاريخي:** يقتضي موضوع الدراسة الاعتماد على بيانات وحوادث تاريخية في مختلف أطواره، سواء عند تحديد مسار تطور الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن أو

في رصد وتحليل التطور التاريخي للعقيدة والإستراتيجية الأمنيتين للجزائر، وذلك لإجراء دراسة تحليلية نقدية لبعض البيانات والحوادث من تاريخها المعاصر ذات الصلة الوثيقة لفهم الموضوع وتفسير أبعاده.

- **منهج دراسة الحالة:** وسيتم توظيف هذا المنهج الذي تكمن أهميته في الجانب التطبيقي للبحث، فإضافة لكونه المنهج المستخدم في تقصي محاور ومستويات البنية الأمنية في النظام الدولي، فهو السبيل الأنسب لإقامة الترابط الوظيفي بين النظرية والتطبيق.

مصطلحات الدراسة:

- **التنظير:** يعكس النسق التراكمي في استخلاص مضامين نظرية في حقل العلاقات الدولية كتعبير عن العملية التي يسلكها الباحث للوصول إلى النظرية كمجموعة قواعد نهائية وفقا لمنهجيات علمية دقيقة، كما يعد التنظير جدلية للتفكير العميق في الأشياء وبحث في البواعث الكامنة وراء حركيتها وتجاوزات للمسلمات التي تؤسسها النظرية في تفسيراتها، لأن عملية التنظير لا تقف عند ما يطلق عليه مصطلح " حل الألغاز " بل إيجاد تبريرات تفسيرية لتشكل الظاهرة وطبيعتها.
- **التهديدات الأمنية:** إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية–الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد، كما أن الكثير من الباحثين يستعيضون عن الضبط الاصطلاحي للمفهوم بالغوص في إيتيمولوجياته، لأجل تكوين فكرة واضحة عن: ما المقصود بالتهديد؟ ومن هو الطرف المستهدف في أمنه؟ ومتى يصبح التهديد ذو طابع أمني؟
- **المعضلة الأمنية:** منشأ المعضلة بالأساس هو بنية اللايقين المتولد عن حالة الفوضى الدولية، وهو ما يقودنا إلى القول بأن السلوك الناتج، عن عدم يقين "ذاتي" تحسه دولة ما تجاه سلوك دولة أو دول أخرى، يقود إلى حالة لا أمن "موضوعي" بين كل الدول.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: مفهوم الأمن والدراسات الأمنية .

1- تأصيل نظري لمفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية.

تعد قضية الأمن من القضايا المركزية في مجال العلوم الإنسانية بشكل عام والعلوم السياسية بشكل خاص، وقد حظي المفهوم باهتمام بالغ من قبل الباحثين لاسيما خلال العقدين الأخيرين وذلك بفعل التحولات المهمة التي عرفتها معظم الدول سواء على مستواها الداخلي أو عبر علاقاتها مع بعضها البعض.

وقد مست التحولات التي أفرزتها مرحلة "ما بعد الحرب الباردة" العديد من المتغيرات المحددة لشكل المنظومة الدولية، وكذا ترتيب القوى فيها، وانعكس ذلك على الأمن الوطني للدول، ولم تعد تهديدات الأمن مقتصرة على الجانب العسكري فقط، بل أصبحت التهديدات السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية أكثر حضورا، وهو ما سنتطرق إليه خلال هذا الفصل وذلك من خلال البحث عن ماهية الأمن، وأهميته في الفكر والممارسة السياسية والإنسانية.

- مفهوم الأمن [*] **:**

من أهم ما قيل في الأمن هو أن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الأذى، بالطبع، لا أحد آمن بالكامل ولا يمكن أن يكون كذلك، فالحوادث ممكنة والموارد قد تصبح شحيحة وقد يفقد الناس عملهم وتبدأ الحروب، ولكن الأكيد هو الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا لتتمكن من العيش بشكل محترم[1] .

فالأمن في اللغة العربية هو نقيض الخوف، فهو حالة يوجد بها الإنسان لا تستثار فيها دوافعه الغريزية للدفاع أو الهرب أو العدوان وهذه الحالة كما توجد في الفرد توجد في الجماعات، باعتبار أن هناك دوافع كثيرة تحرك حياة الإنسان وتوجه مسار سلوكه وهي

---

[*] نتعامل هنا مع الأمن باعتباره حالة وجودية بعيدا عن الجانب المؤسساتي وحتى النظري في التعاطي مع هذا المفهوم.

[1] **مارتن غيرفش وتيري أوكلاهان**، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ، 2008، ص 78.

إما دوافع بيولوجية عضوية كالجوع والعطش والنوم والتنفس أو دوافع نفسية لا نستطيع في كثير من الأحيان أن نتبين لها أساسا عضوا يفسرها، ويرى العلماء أن حاجة الإنسان إلى الأمن تدفعه إلى الدأب في السعي إلى اكتشاف البيئة المحيطة به سواء كانت بيئة مادية أو اجتماعية للتعرف عليها والتفريق بين النافع والضار فيها بحيث يشبع الإنسان حاجته الغريزية إلى الأمن(*).

ومن بين المسائل الخلافية في نظريات العلاقات الدولية، مسألة تكوين المفاهيم إذ تتميز في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع حول معناها ويمكن ملاحظة هذا الاحتجاج النظري حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن، بيد أن الباحث مضطر إلى تبني وبتحفظ تعريف على الأقل للمفردات النظرية التي يستخدمها(1).

عموما يمكن القول، أنه من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف " باري بوزان " أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية يعرف، الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية " في سعيها للحفاظ على الأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، من منطق أن "أساس الأمن هو البقاء"، لكنه يحتوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود، فالعمل على التحرر من التهديد لا يعني أن تكون بمنأى عنه كليا، وإنما يمكن أن يكون نسبيا فقط، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في حقل الدراسات الأمنية إلا أنها انقسمت إلى تصورين مختلفين لمفهوم الأمن، تصور ضيق يحصر الأمن في المجال السياسي

(*) نقصد بالاتجاه الإطار الذي يضبط الظروف والمتغيرات المرتبطة بمفهوم الأمن عبر مراحل مختلفة ، وبعيدا عن أية اسهامات نظرية للمدارس والمقاربات التي أولت أهمية خاصة لموضوع الأمن، والتي سيتم التطرق لها في مراحل متقدمة من البحث.

(1) **شاكري قويدر**: التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة – المغاربية 2001 – 2011، رسالة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015، ص 27.

والعسكري وتصور آخر أكثر شمولية يوسع معنى الأمن إلى مجالات أخرى فضلا عن المجال السياسي والعسكري[1].

ويشير المعنى السياسي الضيق للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي[2] الذي يستهدف استقلالها استقراراها ووحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية سلامة الأفراد من العنف والجرائم وتحقيق مستوى معيشي مقبول، كما يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي والعسكري الضيق التصورات التقليدية له والتي برزت أثناء ممارسة السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها الترابية.

وعادة ما يطلق على هذا المعنى مصطلح "الأمن الوطني " فأمن الدولة هو المعنى السائد في خطاب السياسات الخارجية للدول، وفي ممارسات السياسات الدولية، ونادرا ما يتم الحديث عن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن، وكانت النتيجة أن انحصر الاهتمام الرئيسي لكل الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطورها من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها[3]، وقد تطور هذا المعنى الضيق للأمن في سياق نظام دولي قائم على الدولة الأمة، كوحدة أساسية ومهيمنة في العلاقات الدولية، حيث كانت القوة، المصلحة الوطنية وميزان القوى هي النظريات المهيمنة على السياسات الخارجية للدول وكان يعتقد أنها أكثر الوسائل فاعلية في تحقيق الإستقرار والأمن في العلاقات الدولية.

---

[1] **شاكر قويدر** : مرجع سابق، ص 27.

[2] **جون بيليس وستيف سميث**، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ،2004، ص 412.

[3] المرجع نفسه، ص 412.

بالرجوع إلى التعريف الذي اقترحه "**باري بوازن**" يبدو واضحا في تعريفه للأمن "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، أما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي، فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي" وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه "**أرنولد والفرز**" في تعريفه للأمن والذي يعتبر أقدم صياغة نالت نوعا من الإجماع بين الدارسين لاسيما فيما يتعلق بالجانب الموضوعي والذاتي ومسألة القيم، حيث عرف "والفرز" الأمن من الناحية الموضوعية يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية، ويقصد بالمعنى الذاتي غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".

ومن خلال هذا التنوع في الطرح الذي يقصد به إثارة متغير الاختلاف قدر الإمكان فإنه يدل على سقوط بعض التعاريف في جوهر الطرح الواقعي للسياسة الدولية وإهمال الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية كالاقتصاد، والبيئة،...إلخ، واعتبار الدولة هي الفاعل الوحيد والرئيسي في تحديد مفهوم الأمن وربطه بالبعد الوطني، وإبعاد المستويات الأخرى كالفرد والمجتمع.

وعليه فإن مفهوم الأمن أمر لا يخلو من عدم يقينيته فكل باحث يعطيه صبغة معينة تعكس وجهة نظره الفكرية عادة، كما ارتبط المفهوم بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية بشكل عام، وكون هذه الأخيرة في صيرورة وديناميكية مستمرة، مازال يعقد من إمكانية صياغة مفهوم موحد قابل للاستعمال الواسع النطاق[1].

2- أبعاد الأمن، مستوياته ومرتكزاته:

بعد نهاية "الحرب الباردة" وقع نقاش كثيف حول إعادة صياغة مفهوم الأمن وبالخصوص حينما أخذ الباحثون وصناع السياسات يبتعدون عن المقاربة التقليدية التي ترتكز على

[1] **شاكري قويدر:** التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة 2011- المغاربية 2001 ، مرجع سابق، ص 22.

الدولة إلى فهم أكثر اتساعا لمفهوم الأمن، ليشمل جوانب متعددة، ويرى بوزان أن أمن الجماعة الإنسانية له خمسة أبعاد هي[1]:

- **البعد العسكري:** ويخص العلاقة بين الأسلحة المدمرة والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.
- **البعد السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيته.
- **البعد الاقتصادي:** ويخص الوصول إلى الموارد والأسواق اللازمة للحفاظ بشكل دائم على مستوى مقبول، وهو يقصد بذلك توفير مناخ مناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية (الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك / القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية).
- **البعد المجتمعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها من حيث: اللغة، الثقافة، الدين، العادات والتقاليد، الشخصية الوطنية في إطار شروط مقبولة لتطورها وذلك بزيادة تنمية الشعور بالانتماء والولاء.
- **البعد البيئي:** معناه الحفاظ على المحيط المحلي والكوني كأساس للوجود الكوني إذ يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن.

ويرى – **باري بوزان** – أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها متجمعة في إطار ضيق، إلا أن البعد العسكري يلفت الانتباه أكثر من غيره وهذا نتيجة امتلاك الدول لقدرات كافية للرد على أي تهديدات عسكرية على الهجمات أو على الاجتياح المحتمل.

ويجمع معظم الكتاب والدارسين أن هناك أربعة مستويات للأمن يقع في جوهرها الأمن الفردي وهي كما يلي:

---

[1] **عبد النور بن عنتر:** البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة 2005، ص 12.

- **الأمن الفردي:** ويقصد به تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته واحترام حقوقه وسلامته الشخصية، ويقع ضمن اختصاصات والتزامات الدولة وينعكس إيجابا على أمنها.
- **الأمن الجماعي:** وهو الذي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى قمتها الأمم المتحدة وهو مسؤولية دولية وليست وطنية أو إقليمية وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق الأمن والسلام الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بطرق سلمية (*)، وبذلك فهو يتطلب خضوع الإرادة العمومية والفردية للقرارات الجماعية المتخذة طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وليكون ذلك ذا فعالية فإنه يتطلب التحكم الدولي في القوى العسكرية والأسلحة الحيوية ".
- **الأمن الوطني:** ويقصد به أمن الدولة القطرية وقدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها الداخلي، وهو أعظم مسؤوليات الدولة ويستهدف تحقيق المصالح الوطنية للدولة كما تحددها بإرادتها.
- **الأمن الإقليمي:** وهو معنى واسع عن المستويين المذكورين سابقا لأنه يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة "رقعة جغرافية معينة" بحيث يصبح أي تهديد لإحداها تهديدا لجميع هذه الدول.

ويجب أن يكون هناك حدا أدنى من التكامل بين هذه المستويات المختلفة، فتحقيق الأمن الفردي والوطني يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن الدولي، كما أن مستوى الأمن الدولي لابد أن ينعكس على المستويات المختلفة من الأمن، إلا أنه ليس هناك مستوى مطلق من الأمن.

(*) الأمن الجماعي هو عموم السلوكات التعاونية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام الدولي وتقويته عبر مجموعة من الآليات ذات ركيزة قانونية صممت لمنع اعتداء أي دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء في حال حدوثه. ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات مصداقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات مصداقية أيضا إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين أيضا أي باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام وتنفيذها إذا اقتضت الضرورة.

ويعكس مفهوم الأمن بعدا موضوعيا وآخر لا موضوعي، وهذا الأخير جعل منه مفهوما غامضا، فالتهديد يمكن أن يمارس من طرف عوامل ما فوق الدولة أو من ذاتها أو ما دونها[1].

وعليه فإن النظرة إلى مفهوم الأمن قد تعددت وتنوعت حسب المراحل التاريخية فالنظرة الأولى (الواقعيون) كانت نابعة من المهتمين بالمسألة الأمنية (الأمنيين) الكلاسيكية الذين يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الحقيقي والذي في حوزته احتكار استعمال القوة، أما النظرة الثانية المنتشرة بداية الثمانينيات المتمثلة في الليبراليون فهي نظرة الأمنيين الموسعة والذين يعتبرون أن الفاعلين غير الدول (مثل المنظمات الحكومية والمنظمات بين الحكومات) تتنافس مع الدول في تسيير القوة، أما النظرة الثالثة والحديثة فهي نظرة الأمنيين الانتقادين، والذين يوجهون انتباههم إلى ما يتعلق بالجانب الإنساني وحول الأمن المجتمعي.

ومما سبق يمكن القول أن المفهوم الشامل للأمن، يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل والخارج، مما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة.

3- نشأة الدراسات الأمنية وتطورها:

على الرغم من تعدد الإتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية والتي مثلتها كل من المدرسة الواقعية والمدرسة الليبيرالية والنظرية النقدية الحديثة، إلا أن تبني مفهوم الأمن من طرف دارسي العلاقات الدولية يعد ظاهرة حديثة نسبيا (العقد الثامن من القرن العشرين)، لأن هذه المسائل كانت تدرس خصوصا من زاوية الإستراتيجية العسكرية أو "فن الحرب" وكان الأمن مرادفا ل" الدفاع ضد " وهذا نتيجة للاحتكار الذي مارسه بعض المتخصصين العسكريين والاستراتيجيين ذوي، الصلة بالمؤسسات العسكرية أكثر من الأكاديمية، أما العمل البحثي العلمي فتركز أساسا على التاريخ الدبلوماسي والعسكري.

ويمكن تقسيم تاريخ نشأة وتطور الدراسات الأمنية إلى المراحل الثلاثة التالية:

---

[1] **صلاح الدين العجروم:** السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر سنة 2008 – 2009، ص 12.

- **المرحلة الأولى :**

بدأت الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية، (مرادفة للدراسات الاستراتيجية)[*] في الصعود مكتسبة شرعيتها من فضائع الحرب والكوارث التي خلفتها، لاسيما الأثر السلبي الوخيم على المدنيين، فقد أكدت تلك النتائج أن الحرب جد مهمة للبشرية ولا ينبغي أن تترك خاضعة لخيارات "الجنرالات" فقط، وهو ما ساهم في تطوير الدراسات الأمنية التي تركزت في بداياتها أساسا على الرهانات والمخاطر المتعلقة باستخدام السلاح النووي الأمر الذي شجع الأبحاث في هذا المجال، حيث تمحورت النقاشات في بادئ الأمر حول عواقب استعمال الأسلحة بما فيها النووية (أول استخدام للسلاح النووي ضد هيروشيما في 06 أوت 1945)، وأنتجت هذه النقاشات مجموعة دراسات حول الردع، مخاطر التصعيد العسكري، مراقبة ونزع التسلح ومسائل أخرى مماثلة.

أما خلال الحرب الباردة، سيطر التفكير الأمني الواقعي أساسا على الدراسات الأمنية الذي قام على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثلت مفاهيم "الردع"، "الضربة الأولى" و"التدمير المتبادل الأكيد" جزءا من معجم الواقعيين الأمني [1] بالنتيجة، طور الباحثون دراسات ترتكز على تقنيات استنباطية تسعى إلى توقع ما سيقرره الطرف الآخر، مثل نظريات المباريات والردع والتي ارتكزت على مبدأ توازن القوى (مرادفٌ لتوازن الردع)[**] كأداة لتحقيق الأمن مثلما يتضح من خلال نظرية الردع التي افترضت وجود عدو كامن (هو الاتحاد السوفيتي) وبحثت عن أفضل وسيلة

---

[*] عند الواقعيين، تهتم الدراسات الأمنية بدراسة "التهديد، استخدام ومراقبة القوة العسكرية"، وهو تعريف مطابق لتعريف الدراسات الاستراتيجية عند باري بوزان الذي يرى أنها دراسة "تأثيرات وسائل القوة في العلاقات الدولية".

[1] مارتن غريفثس وتيري أوكالاهان: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2008 ، ص 78.

(**) مفهوم الردع، الذي قلما يرد في أدبيات العلاقات الدولية الصادرة قبل الحرب العالمية الثانية، هو المرادف للمفهوم التقليدي لتوازن القوى، فمعظم الكتاب (مثل برودي، كيسنجر، شيلنج وغيرهم) تحدثوا عن مفاهيم مثل الردع المشترك، الردع المستقر، توازن الردع، ميزان التسلح... بالدلالات نفسها التي يحملها مفهوم توازن القوى. أنظر: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985 ، ص 247.

لردعه. وفي الوقت الذي قبل فيه بعض الباحثين بالدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه الإدراكات والاعتقادات في احتمال نشوب نزاعات مسلحة (نظرية المباريات مثلا)، والتي تركزت على مسألة معرفة ما الذي يؤثر في قرار " الضربة الأولى "، مهملة في الوقت ذاته مسألة الدبلوماسية والأصول السياسية والاقتصادية للصراع.

أخيرا، كان لفترة الانفراج بين قطبي القوة في النظام الدولي آنذاك وتراجع المكانة الاقتصادية الأمريكية دورا في تراجع الدراسات حول الأمن، وهو ما زاد من الاهتمام بمسائل السياسات الاقتصادية العالمية ووجه اهتمام الباحثين نحو ميادين تعتمد على أفكار الاعتماد المتبادل وعبر–الوطنية، الباحثون الذين استمروا في البحث حول المسائل الأمنية، فإنهم اهتموا أكثر بتطبيق نظرية المنظمات على مشكلات الأمن القومي، وبدرجة أولى، ركزوا على عمليات صنع واتخاذ القرار وامتلاك الأسلحة مهملين مسائل الإستراتيجية البحتة[1].

المرحلة الثانية : فترة النهضة ونهاية الإنفراج

– فترة النهضة :

دخلت الدراسات الأمنية منذ منتصف سنوات السبعينيات في مرحلة انبعاث وصعود جديدين ارتبطت خاصة بانتهاء حرب الفيتنام وظهور بعض المؤسسات العلمية المتخصصة في دراسة الأمن مثل "مؤسسة فورد " وتعزز هذا الصعود مطلع الثمانينيات أين حدثت مراجعات للمسلمات والمقاربات المسيطرة في نظريات العلاقات الدولية آنذاك وتتميز هذه المرحلة بالنجاح الملحوظ الذي شهدته مقاربات الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات الاعتماد المتبادل ويمكن تلخيص أهم التطورات الحاصلة أثناءها في: سهولة الوصول إلى الأرشيف الأمني بالنسبة للباحثين مما ساعدهم على تقديم دراسات قيمة تتعلق بالأمن الوطني وتعديل البعض الآخر أو على الأقل، إظهار النقائص التي كانت تشوبه، فالحصول

[1] **حسام حمزة:** الدوائر الجيوستراتيجة للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجيستير تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011، ص 23.

على المعلومة صار يسيرا مقارنة بفترة الستينيات، أصبح سهلا نسبيا على الباحث أن يدرس الحرب ومشكلاتها والأحداث التي وقعت خلالها وأن يفهم الأخطاء التي قادت إلى الهزيمة[1].

- نهاية الانفراج:

لقد أدى تدهور العلاقات بين أعظم قوتين عالميتين وتزامن هذا مع نشوب بعض النزاعات (على غرار النزاع الإيراني-العراقي 1988/1980) والتوقيع على المعاهدة الثانية للحد من الأسلحة الاستراتيجية - ولتدخل السوفيتي في إفريقيا وأفغانستان ووصول "ريغن" إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981[2]، إلى دفع المؤسسات الأكاديمية لإعادة دمج المجال الأمني ضمن مجالات أبحاثها، ومن ضمن ذلك تأسيس فرع مختص في مراقبة التسلح والأمن الدولي في الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ومع نهاية الحرب الباردة، وبظهور الكتابات والمقاربات ما بعد الوضعية إلى المراجعة للمقاربات التقليدية في العلوم السياسية، وقع نوع من الثورة في مجال الدراسات الأمنية حينما أخذ الباحثون وصانعو السياسة يبتعدون عن المقاربة التقليدية (ومحورها الدولة) نحو معالجة أكثر شمولية لمفهوم الأمن، وأدى اتجاه بعض مفكري نظرية النظم، على سبيل المثال إلى دراسة الترتيبات الإقليمية الأمنية الناشئة في آسيا وأوروبا، كما ظهرت وجهة نظر أكثر راديكالية تشير إلى أن الأمن يجب أن ينظر إليه بطريقة تضم بين جوانبها الإنسانية جمعاء وليس الدول فقط، ويجب أن تركز على مصادر التهديد وليس فقط على التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول، وتعتمد هذه النقلة على حجتين أساسيتين :

الأولى: أن الحرب بين الدول ما زالت ممكنة، فكما بينت حرب الخليج الثانية (1991)، إن التنازع لم يختف في العلاقات الدولية بعد 1989، لكن الحروب داخل الدول صارت أشد عنفا وليست المصلحة القومية هي الهدف في العديد من هذه النزاعات، بل هوية الجماعة وثقافتها، لذا تنتقد هذه المقاربة النظرة الواقعية للأمن وتؤكد بأنها ضيقة جدا.

---

[1] **مارتن غرفيش وتيري أوكالاهان**، مرجع سابق، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

الثانية: أن الدول لم تعد قادرة على توفير الأمن لمواطنيها بعد ظهور مجموعة من التهديدات غير العسكرية، كالتهديدات البيئية، النمو الديمغرافي، الأوبئة، مشكلات اللاجئين، شح الموارد، وهذه الفكرة على علاقة بمفهوم الأمن الإنساني[1].

كما شهدت الدراسات الأمنية في هذه المرحلة مأسسة في الجامعات، خاصة بعد ظهور إشكالات جديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة أهمها، دور السياسة الداخلية في تحديد سياسة الأمن الوطني (خاصة فكرة تأثير نمط الأنظمة السياسية على العلاقات الدولية وفكرة "الديمقراطيات لا تقوم بالحرب" ناهيك عن تأثير المحافظين الجدد على السياسة الخارجية للولايات المتحدة)؛ العناصر المفسرة لظواهر التعاون الدولي؛ دور الأفكار (السلطة المستقلة للأفكار) في تحديد سلوك الفواعل الدولية، دور القوى الإقليمية؛ الاقتصاد والحصول على الموارد الطاقوية[2].

[1] **حسام حمزة**، الدوائر الجيوستراتيجة للأمن القومي الجزائري ، مرجع سابق، ص26 .

[2] المرجع نفسه ، ص 27.

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية.

1- المقاربات النظرية للأمن

يهدف تطور المقاربات النظرية للأمن من الوضعية إلى ما بعد الوضعية مرورا بالمفهوم الموسع للأمن إلى رصد التطور النظري لمفهوم الأمن حول سؤال "هل توجد نظرية للأمن؟" أدى إلى انقسام علماء العلاقات الدولية إلى اتجاهين (مؤيد ومعارض):

- الاتجاه الأول يرى أنه في ظل التطور والإثراء النظري للدراسات الأمنية واستخدام مفاهيم، مصطلحات وأدوات منهجية خاصة للتفكير في الأمن، أصبحت هناك "نظرية خاصة بالأمن" كحقل صغير ضمن حقل أوسع هو نظرية العلاقات الدولية (مؤيد).
- الاتجاه الثاني فيرى أن الأمن ليس إلا موضوعا من مجموعة مواضيع (كالنزاع، التعاون والاندماج) تدرسها نظرية العلاقات الدولية، ولا يمكن الحديث عن "نظرية للأمن" لأن الإشكالية المحورية لهذه الأخيرة (استخدام/أو التهديد باستخدام القوة لضمان الأمن) مطروحةٌ في نظريات العلاقات الدولية السابقة[1] (معارض).

ويمكن أن نستنتج من الاختلاف السابق نتيجتين: الأول هو أن هناك اتفاقا على أن التنظير للأمن موجود، والثاني هو الاختلاف حول إن كان هذا التنظير يتم في إطار خاص (نظرية للأمن) أو في إطار نظريات العلاقات الدولية، ودون أن نخوض في هذا النقاش، يمكن الإنطلاق من العنصر المتفق عليه بين الاتجاهين ونحاول في هذا المبحث التطرق لمفهوم الأمن وتطوراته ضمن المقاربات النظرية للعلاقات الدولية بشقيها: الوضعية وما بعد الوضعية.

- المقاربة الواقعية للأمن كأبرز أنموذج عن المقاربات الوضعية:

تركز الدراسات الوضعية على الأبعاد التقنية والعملياتية لاستخدام القوة، فالاعتقاد المشترك بين هذه الدراسات هو النظر إلى سلوك الفواعل الأمنية على أنه يتوافق مع

[1] **حسام حمزة**، الدوائر الجيوستراتيجة للأمن القومي الجزائري ، مرجع سابق، ص 19

قوانين عامة يتعين اكتشافها وكأنها قوانين طبيعية إن هذا النوع من الدراسات قائم بالأساس على افتراض أن السياسات الأمنية الوطنية قائمة على عوامل مادية (تجهيزات، ميزانية الدفاع، نوعية الأسلحة، تقسيم الموارد) يمكن قياسها كميا، لذا فهي لا تعترف بتأثير القيم، المعايير والأفكار في صياغة الواقع والأفعال في صدد تقويمها لهذه السياسات وبناء استنتاجاتها ويضم هذا النوع من الدراسات في مجال الأمن بالأساس الاتجاه الواقعي، الذي كان دائما الطرف المستهدف من طرف النظريات المراجعة والمقاربات ما بعد الوضعية للأمن.

ويعتبر "الأمن" من الكلمات المفتاحية بالنسبة للواقعيين، فمنذ توماس هوبز "الصراع، الريبة والفخر" هي الأسباب الثلاثة للحرب التي تدفع الناس إلى الهجوم من أجل تحقيق "المنفعة، الأمن والسمعة"، يجمع الواقعيون أن البحث عن الأمن هو واحد من الأهداف الخالدة" للسياسات الخارجية للدول، وأن الحياة دونه تصبح عنيفة، فقيرة، انفرادية وبالأخص قصيرة، لكن هذا الإجماع يخفي في حقيقة الأمر الاختلافات بين الواقعيين بالنسبة للأولوية الممنوحة لهدف "الأمن" مقارنة بالأهداف الأخرى "القوة، الثروة، المجد" أنه من الخطأ القول بأن كل الدول تجعل كل القيم الأخرى تابعة"، ويرى "أرنولد وولفرز" لتعظيم أمنها حتى وإن كانت غالبية الدول وفي معظم الأحيان مهتمة وهي محقة في أن تهتم بغياب محتمل للأمن وتقبل بأن في التأكيد على أن الأمن هو تقدم تضحيات في سبيل تقويته"، ومن جهة أخرى، لا يتردد "كينيث والتز" الهدف الأول بالنسبة للدول، وأن ما يدفع إلى ذلك هي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فالدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المنفعة أو القوة إلا إذا ضمنت بقاءها"، وهي في ذلك مطالبة بالاعتماد على قوتها الخاصة في ظل لا مركزية النظام الدولي وافتقاده لحكومة يمكن أن تضمن لها الأمن، هنا إذن تبرز فكرة "المعضلة الأمنية" كنتيجة للمسلمة الواقعية، حول حالة الفوضى الهوبزية[*] المرادفة لحالة "حرب الكل ضد الكل" .

[*] حسب وجهة نظر "وانت" فإن الواقعيين يعتمدون على مسلمة" الفوضى الهوبزية "في بنائهم لنظريتهم.

- معضلة اللاأمن – القوة – اللا أمن؟

بناء على مبدأ " العون "، فإن كل دولة مجبرة على زيادة قدراتها العسكرية لتلافي كل خطر هجوم من طرف دولة أخرى، وإن تأهبها العسكري لمثل هذا الاحتمال يسبب الخوف والريبة لدى باقي الدول التي ستعتقد أن هذا التأهب موجه ضدها، فهي لا يمكن أن تثق أبدا في أن النوايا الحقيقية للدولة المتأهبة "دفاعية"، أي هي تعبير عن إرادة في ضمان بقائها في محيط عدواني، وغير "هجومية" تخفي وراءها رغبة في تغيير الوضع القائم لصالحها ويولد هذا التفاعل الاستراتيجي واحدة من الإضافات الواقعية الجوهرية والأصيلة إلى حقل الدراسات الأمنية، بحيث كيف يمكن أن تؤدي الإجراءات المتخذة بطريقة فردية من طرف دولة ما لضمان أمنها إلى لا أمن الدول الأخرى، وهكذا تدخل الدولتان في دوامة من الفعل والفعل المضاد نتيجة لدوامة اللاأمن- القوة، اللاأمن تتولد عن التخوف، الريبة، الشك وعدم القدرة على التأكد من النوايا الحقيقية لقدرات كل دولة.

ولهذا فأن حدوث "معضلة أمنية"[*] بين الدول لا يتطلب بالضرورة وجود إرادة من دولة ما لتهديد دولة أخرى، لأن منشأ المعضلة بالأساس هو بنية اللايقين المتولد عن حالة الفوضى الدولية، وهو ما يقودنا إلى القول بأن السلوك الناتج، عن عدم يقين "ذاتي" تحسه دولة ما تجاه سلوك دولة أو دول أخرى، يقود إلى حالة لا أمن "موضوعي" بين كل الدول، إن هذا الطرح الواقعي قد لقي اعتراضا من طرف العديد من دارسي الأمن، لكن أول اعتراض عليه يعود إلى كارل دوتش (Karl Deutsch) كوبنهاجن المنشور سنة 1957، وإن كان دوتش في كتابه السابق قريبا إلى الوظيفية نوعا ما، فإن تمييزه بين نوعين من المجتمعات الأمنية (الموحد والتعددي)، اعتبر إسهاما من طرفه في مجال الدراسات الأمنية، خاصة وأن أفكاره في هذا السياق جاءت مناقضة لتيار الواقعية المسيطر آنذاك.

---

[*] **يقول جون هرز:** "أينما وجد مجتمع فوضوي، يظهر ما يمكن أن نسميه معضلة الأمن، في جميع المجتمعات الفوضوية يعيش الأفراد والجماعات في منافسة وصراع شبع مستمر ودائم، وغالبا ما يتمحور حول مدى السيطرة على الموارد ومدى حيازة هذه الجماعات على القوة لتأمين أمنها واستقرارها مقابل باقي الجماعات.

ونجد أنه بطريقة ما، قطع بوزان الصلة مع الدراسات المتمحورة حول سياسات الأمن الوطني (الواقعية أساسا) التي تطبق دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات التي يمكن أن تحدثها على المستويين الإقليمي والدولي، لكن هذا لا ينفي أنه بقي قريبا من بعض المسلمات الواقعية خاصة عندما اعتبر أن:

الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن والجماعات الإنسانية (أو الإنسانية جمعاء) هي المعنية بالأمن حقيقة وليس الأفراد، فإن كان من المتفق عليه أن أمن الأفراد هو السبب الذي تأسست من أجله الدولة، فإنه يمكن أن تكون هي أيضا مصدرا للاأمنهم.

ومسألة الأمن يجب أن تأخذ بعين الحسبان: فوضوية النظام الدولي (غياب حكومة مركزية على المستوى الدولي)؛ التفاعل بين الوحدات المكونة للنظام (الدول)؛ والتنازع الذي يمكن أن ينشأ عن كيفية توزيع السلطة بين مختلف الوحدات السياسية للنظام.

وعموما ساهم نقد مدرسة كوبنهاجن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها باقتراحها التركيز على وحدات تحليلية غير الدولة وعلى قطاعات أخرى غير العسكري تتضمن مختلف أشكال التهديد.

المبحث الثالث: الإستراتيجية والعقيدة الأمنية الجزائرية.

مفهوم الإستراتيجية

يعتبر مفهوم الإستراتيجية The Strategy، من المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية التي تستخدم للدلالة على أكثر من معنى واحد. فكلمة "إستراتيجية" و"استراتيجي" تستخدمان استخداما واسعا من قبل الباحثين والمتخصصين في شتى العلوم وتعني العمليات عقب نشوب الحرب، وهي في نفس الوقت فن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحرب، أما لغة وبالنقل الحرفي للكلمة الانجليزية Strategy هي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد، اعتمادا على التخطيط والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير . يعود أصل الكلمة، إلى مصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذة من الكلمة الإغريقية Strategod Start، وتعني الجيش أو الحشود العسكرية،وتعني إدارة وقيادة الحروب.

هي فن توزيع مختلف الوسائط العسكرية والاستراتيجية واستخدامها لتحقيق هدف السياسة" إذ أن الاستراتيجية لا تعتمد على حركات الجيوش فحسب ولكنها تعتمد على نتائج هذه الحركات أيضا، والاستراتيجية المعاصرة، في جوهرها، علاقة بين الوسائط والأغراض وهي تكييف للوسائل المتاحة والموارد والإمكانات البشرية والمادية والمعنوية (الروحية) واستخدامها لبلوغ الأهداف المرسومة، وهي خطط مستقبلية تستدعي مناهج وأدوات ورؤية فلسفية وتصور بديل مبني على المعطيات الحالية وعلى الرؤية المستقبلية.

نشأة مفهوم الإستراتيجية :

وللإستراتيجية تعريفات كثيرة يرتبط معناها ومبناها بالظروف الزمانية والمكانية التي قيلت فيها وبالأحداث التي انبثقت عنها، وبالأشخاص الذين صاغوها وبالمدارس الفكرية التي ولدت فيها[1].

[1] **إبراهيم إسماعيل كاخيا**، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة، على الرابط : http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=508479 بتاريخ: 2017/05/30 على الساعة 23:00.

ورغم من تعدد التعريفات الآنفة الذكر واختلاف وجهات النظر فيها، يمكن القول: إن خيطا ناظما يجمع بين هذه التعريفات السابقة، قوامه أن الإستراتيجية فن وعلم، وهي تعالج الوضع الكلي الشامل للصراع الذي يستخدم فيه القوى والقدرات والإرادات المختلفة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة.

وأخيرا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أو مستويات من الإستراتيجية[1]:

- المستوى الوطني، أو المستوى الشامل: وقد تعددت تسميات الإستراتيجية في هذا المستوى بين الدول فهي إستراتيجية عليا أو كبرى أو كلية وشاملة، أو عامة.
- المستوى التخصصي: وفيه تختص الإستراتيجية بمجال معين كالإستراتيجية العسكرية Military Strategy، والإستراتيجية السياسية Political Strategy، والإستراتيجية الاقتصادية Economic Strategy، وهكذا.
- المستوى الفرعي: وفيه تهتم الإستراتيجية بنوع من مجال معين، فتكون للتصنيع إستراتيجية وللتجارة الخارجية أخرى، وهكذا.

وهناك مجموعة من القواعد العامة التي تحكم لعبة الإستراتيجية يمكن إيجازها في المبادئ التالية[2] :

1- قوة التعبئة،
2- الحصول على المبادأة،
3- تحقيق المفاجأة،
4- الاقتصاد في القوى،
5- المحافظة على حرية العمل،
6- خفة الحركة
7- بساطة المخطط الإستراتيجي،
8- تحقيق التعاون والتنسيق بين جميع الأطراف،

---

[1] **إبراهيم إسماعيل كاخيا**، مرجع سابق.

[2] الموسوعة العسكرية- ج1 ص67 – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – 1981م .

9- توحيد القيادة .

العقيدة الأمنية :

قبل تعريف "العقيدة الأمنية" ينبغي أولا تحديد المقصود بكلمة "عقيدة"، أصل كلمة عقيدة (Doctrine) هو لاتيني (Doctrina) ويعني عملية تعليم، نظرية أو منهجا وتعرف "العقيدة " على أنها مجموع الأفكار التي يعتقد أنها صحيحة والتي بواسطتها تفسر الوقائع، ترشد وتوجه أفعال الإنسان في مجالات الدين، الفلسفة، العلم والسياسة كما تعرف العقيدة على أنها جملة من الآراء، المبادئ، المعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد أو التي تكون جزءا من عمليتهم التعليمية والتي تهدف إلى توجيه السلوكات والمساعدة على تفسير الوقائع ذات الطبيعة السياسية، الاقتصادية، الفلسفية، الدينية والعلمية وكثيرا ما يستخدم مصطلح العقيدة للدلالة على نظام فكري ما ينسب إلى مفكر (مثل العقيدة الماركسية نسبة إلى ماركس، إلى سياسي (مثل عقيدة مونرو)، أو إلى حركة أفكار (مثل العقيدة الليبرالية)[1].

تسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسيين للدولة بالتعامل مع الوقائع وتساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى وتعريف اهتماماتها الأمنية الخاصة أمام المجتمع الدولي وفي المقابل، تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية. ويلحظ تأثير العقيدة الأمنية الأقصى باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المديات القريبة، المتوسطة والبعيدة.

- كيف ترى وتعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (من نحن).
- ما هي مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين وأهداف السياسة (الإستراتيجية) الأمنية؟ (ماذا نفعل).

---

[1] **صالح زياني** : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، ع 5، جامعة بسكرة، ص 286.

- كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟ (كيف نفعل هذا).
- كيف كانت السياسات الأمنية تنفذ في السابق (كيف كنا نفعل هذا في السابق).

وبالنسبة لتاريخ العقيدة الأمنية فإنها كتصورات كانت موجودة منذ القديم (منذ الحروب النابوليونية 1799) وكانت مرادفة للعقيدة العسكرية، لكن استخدامها بهذا التعبير (عقيدة الأمن القومي) هو بالأساس نتيجة للحرب الباردة، أما بالنسبة للمؤسسات، فإن رئيس الدولة يستعين بهذه المؤسسات من أجل الإطلاع على هذه المعطيات والمعلومات المتوفرة من جهة والإطلاع على الخيارات المطروحة أمامه، ولكن قراراته تبنى على أولويات برنامجه السياسي الذي إنتخب من أجله أو الذي يسعى لتطبيقه من خلال عهدته.

أما بالنسبة للأيديولوجية، فإنها بالأساس تحدد الأفكار والقيم التي تتبناها وتدافع عنها الدولة في كافة المجالات بما فيها المجال الأمني، ومن هنا نشأ التقاطع بين الأيديولوجية والعقيدة الأمنية، فالأيديولوجية مثل العقيدة هي ببساطة "مجموعة من المعتقدات التي تملي على الأفراد المقتنعين بها سلوكا معينا"، لكنها أوسع منها من حيث أنها "شمولية [...] وتتبنى نظرة متجانسة إلى كل من الكون والمجتمع " إذن، يمكن القول أن العقيدة الأمنية هي إسقاط لمحتوى أيديولوجية الدولة على المجال الأمني.

وبالنتيجة، فإن العلاقة بين الإستراتيجية الأمنية بالعقيدة الأمنية تكمن في أن الإستراتيجية الأمنية للدولة عبر عدة عوامل تشمل التهديدات الخارجية، الجغرافيا، الثقافة السياسية، القدرات العسكرية، الحاجات الاقتصادية، رأي النخبة، رأي الشعب (في الديمقراطيات)، بالإضافة إلى عقيدة قادتها الأمنية ونظرتهم لمصالح الدولة وتعتبر العقيدة الأمنية المبدأ التوجيهي والإطار النظري الذي يعتمد عليه عند صياغة الإستراتيجية الأمنية العامة للدولة، وقد تتطابقان أحيانا في بعض الدول، لكن الأرجح غالبا أن الإستراتيجية الأمنية هي تطبيق وإسقاط مبادئ العقيدة الأمنية للدولة على الواقع بنحو تكون فيه هي أداتها لتكريس أفكارها وتصوراتها عن كيفية تحقيق الأمن ومواجهة التهديد.

ولما كان الأمن بكافة أبعاده شرطا أساسيا لوجود الدولة وبقائها واضطلاعها بوظائفها وعاملا حاسما في تحقيق رفاهية المجتمع والمواطنين، كانت ومازالت الإستراتيجية الأمنية على رأس سلم الأولويات بالنسبة لأي حكومة من الحكومات .

وتسعى الإستراتيجية الأمنية عادة إلى الدفاع عن إقليم الدولة وتفادي كل ما هو قادر على إلحاق ضرر بمصالحها الجوهرية أو تقويض نظام حكومتها بكافة فروعه عبر سياسات الدفاع، التحالف أو حتى الحياد، إلى جانب اضطلاعها بتوفير الأمن للمواطنين وكافة شرائح الشعب عبر حمايتهم من التهديدات هذا، وتسعى الاستراتيجيات الأمنية الحديثة عبر استشرافها للمستقبل إلى الحيلولة دون وقوع المخاطر والتهديدات من خلال الإجراءات الوقائية[1].

ولتحقيق أهدافها، فإن الإستراتيجية الأمنية تضم وتوحد مجموعة من السياسات العامة الأخرى، فالتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية وما انجر عنها من تحول في مفهوم الأمن جعلت من المستحيل حصر الإستراتيجية الأمنية في الجانب الدفاعي– العسكري الضيق، وأصبحت الدول مطالبة عند صياغتها لإستراتيجياتها الأمنية بالأخذ بالحسبان احتياجات أفرادها الحقيقية للأمن.

[1] الموسوعة العسكرية: ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981، ص67

الفصل الثاني

طبيعة التهديدات الأمنية الراهنة التي تواجهها الجزائر

المبحث الأول : دراسة الجزائر في إطارها الإقليمي:

الجزائر أو رسميا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة عربية تقوم على ثوابت وطنيه وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية والأرض والتاريخ الطويل والثقافة المشتركة التي تجمع الأمة الجزائرية، حيث تعتبر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة، والعاشر عالميا المرتبة التي صعد إليها بعد إنقسام السودان، الجزائر عضو مؤسس في إتحاد المغرب العربي سنة 1988، وعضو جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها وعضو في الإتحاد الإفريقي والأوبك والعديد من المؤسسات العالمية والإقليمية[1] .

1- مؤهلات الجزائر على المستوى المغاربي:

تملك الجزائر من المؤهلات الجيوسياسية والاقتصادية ما يجعلها تلعب دورا فعالا في منطقة المغرب العربي، إذ تجتمع العوامل الجغرافية والديموغرافية بعوامل التاريخ والدبلوماسية، لتشكل قوة مغاربية رائدة، شرط أن تستغل كل هذه الإمكانات بوعي وعقلانية.

إن التعرض لإمكانات الجزائر ومؤهلاتها على المستوى المغاربي نابع من أهمية هذا العنصر في معرفة حجم الدولة، وموقعها الحقيقي بين الدول الأخرى وقد تناولنا من خلاله المعطيات الطبيعية المحددة لمدى أهمية موقع الجزائر الجغرافي، وطول الحدود، والمميزات المناخية، بالإضافة إلى العامل الديموغرافي ذو الأهمية البالغة في رسم السياسات وتحديد المواقع، كما يندرج ضمن هذا الإطار حجم القاعدة الصناعية الهامة التي تملكها الجزائر والتي تقوم أساسا على الثروات الباطنية من غاز وبترول ومعادن وهياكل قاعدية لا يستهان بها في التنمية، مع الإشارة إلى حجم وطبيعة المبادلات الخارجية الجزائرية ودورها في التجارة العالمية[2] .

---

[1] نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق المسار العربي:
www.elmassar-ar.com/ara/permalink/23625.html (تاريخ الإطلاع 2017/03/03 الجزيرة نت الساعة 12:82).

[2] حسام حمزة، مرجع سابق، ص 96.

أ- الموقع الجغرافي:

إن تأثير العوامل الجغرافية أساسي في تحديد حجم الدولة وأولوياتها على الصعيد الخارجي، انطلاقا من الموقع الاستراتيجي، والمساحة، وطول الحدود وتأثير المناخ والتضاريس وأهميتها في تقييم الحجم الجغرافي للدولة بالنسبة لمحيط إقليمي معين، ولا يمكن إقامة هذا التقييم دون الإشارة إلى موقع الدول المجاورة وما تمثله من نسب مؤثرة على حدود الدولة المحورية، كما يكون مجال المقارنة حتميا لمعرفة الحجم الحقيقي للدولة بين جيرانها، ويكفي أن ننظر في بعض التجارب التكاملية الإقليمية حتى ندرك حقيقة وأهمية الموقع الجغرافي للدولة .

إن موقع الجزائر في منطقة المغرب العربي يعتبر مؤهلا رئيسيا يمكنها من احتلال مكانة الصدارة في المنطقة المغاربية، تحتل الجزائر مجالا طبيعيا هاما على مستوى المغرب العربي، يمكن حصر أهم عناصره فيما يلي:

ب- التضاريس والمناخ:

يعرف المجال الطبيعي للجزائر تنوعا هاما في التضاريس، نظرا لامتداد المساحة من البحر المتوسط إلى الصحراء، وهذا ما انعكس بدوره على تباين المناخ السائد من منطقة إلى أخرى، كما تمتد سلسلة الأطلس التلي من الغرب إلى الشرق شمالا، ليصل أقصى علو لها 2300 م، تنطلق منها مجاري مائية تساهم في خصوبة سهل المتيجة الفلاحي كما تشمل هذه المنطقة المتوسطية شريطا ساحليا من 70 كلم إلى 150 كلم عرضا ويسودها المناخ المعتدل عموما .

تتوازى سلسلة الأطلس التلي شمالا مع سلسلة الأطلس الصحراوي جنوبا، وتتوسطهما منطقة الهضاب العليا السهبية بمميزاتها المناخية وغطائها النباتي الخاص، كما تغطي مساحة الصحراء الشاسعة حوالي 2 مليون كلم² من المساحة الإجمالية[1]، تعتبر الجزائر أيضا من أكبر البلدان المغاربية حظا في ارتفاع مستوى سطح الأرض، حيث يصل معدل

[1] **سمير أمين**، المغرب العربي الكبير، ترجمة آميل داغر، بيروت دار الحداثة، الجزائر د.م.ج ، 1981 ، ص11 .

ارتفاع الأرض الجزائرية إلى 900 متر، وهو ما يزيد في نسبة تساقط الأمطار بها، ويساهم في الحفاظ على التوازن البيئي .

لقد فرض تنوع المحيط الطبيعي نوعا من التنوع المناخي، حيث تعرف كل منطقة مميزات مناخية مختلفة، فمن المناخ المتوسطي المعتدل إلى القاري بالداخل إلى المناخ الصحراوي بالجنوب[1]، وتشكل تضاريس الجزائر وجغرافيتها سلسلة متواصلة للفضاء المغاربي المتجانس عموما، حيث تمتد سلسلتا الأطلس من المغرب الأقصى غربا إلى تونس شرقا، كما تتجاور الصحراء الجزائرية مع صحراء ليبيا وموريتانيا، ويؤثر هذا بشكل واضح على التوزيع السكاني غير المتوازن بين الشمال والجنوب وبين المناطق الريفية والحضرية ، مما يجعل أنماط الحياة الإجتماعية تتشابه ولا تمثل إختلافا كبيرا[2].

إن العوامل الجغرافية في مجملها تشكل أسباب التقارب في البنى الإجتماعية لدول المغرب العربي، وارتباط الجزائر الوثيق بها، كما أن تأثير هذه العوامل يعد حافزا هاما لربط العلاقات بين دول المنطقة، ويساهم في تجانسها .

د- العامل الديمغرافي :

تشكل الجزائر القوة المغاربية الأولى من حيث عدد السكان، غير أن العامل البشري لا يقاس تأثيره بالحجم فقط، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى التجانس الثقافي والاجتماعي، ودرجة تفاعلها مع الهياكل المادية المتاحة في إطار التنمية.

إن أهم مرجح رئيسي للموارد البشرية في الجزائر عن غيرها من البلدان هو التركيبة الاجتماعية المتميزة بنسبة عالية من الشباب، حيث تمثل فئة أقل من 20 سنة حوالي 55 % من السكان، كما تصل النسبة الإجمالية للشباب أقل من 35 سنة إلى 75 % .

---

[1] **إسماعيل العربي**، المدن المغاربية ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص41 .

[2] **عبد السلام قريقة**، مرجع سابق، ص 70.

ج- المؤهل الإقتصادي:

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية، كما تطورت عواملها وأصبحت مقياسا لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد و الثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية) والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا والتي لا ترقى إلى مستواها ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر المواد الأولية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة[1].

2- مؤهلات الجزائر على المستوى المتوسطي :

لم تكن الجزائر يوما في تاريخها بمعزل عن تفاعلات المتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة (814 ق.م) إلى غاية الحملة الفرنسية (1830) مرورا بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمانيين، ربط البحر المتوسط الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي، إذا استثنينا الفتح الإسلامي الذي جاءها برا من جهة الشرق، كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في الحوض المتوسطي عبر التاريخ (بين قرطاجة وروما، بين المسلمين والصليبيين، بين العثمانيين والأوربيين وبين الجزائريين والفرنسيين)، وهو ما أثر بصورة واضحة على الإدراك الجزائري للتهديد الذي ارتبط بالدائرة المتوسطية منذ بدايات الاستقلال حتى خلال الحرب الباردة ظلت الجزائر في خضم تفاعلات المتوسط، فرغم حفاظها على توجهاتها الاستقلالية ورفضها إخضاع أمنها القومي لمظلة إحدى القوتين وإعراضها عن توقيع اتفاقيات دفاعية معهما، إلا أنها منحت تسهيلات لسفن الاتحاد السوفيتي للرُسُو في بعض موانئها، نظرا لما كان بينهما من تقارب أيديولوجي، وهو ما سبب لها بالإضافة إلى أسباب أخرى في الوقت نفسه برودة في العلاقات مع القوى المتوسطية وفوق-المتوسطية الأخرى.

[1] **إسماعيل علي** ، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1998،ص213

بعد زوال القطبية الثنائية وبداية الأزمة الأمنية في الجزائر، اتضح جليا الرابط الجيوسياسي الوطيد بين البيئة الأمنية الجزائرية والبيئة الأمنية المتوسطية، فالانعكاسات الخطيرة لما شهدته الجزائر على الأمن والاستقرار الإقليميين بالمتوسط الغربي بسبب ما أفرزته من موجات ضخمة من المهاجرين نحو دول غرب أوربا الجنوبية؛ العلاقة المباشرة لشبكات الإرهاب في الجزائر بالاعتداءات الإرهابية التي كانت أوربا عرضة لها (مثل تفجير مترو باريس سنة 1994 الذي تبنته الجماعة الإسلامية المسلحة "الجيا")؛ استهداف الرعايا الأوربيين في الجزائر وخطر تأثر الإمدادات الطاقوية الجزائرية نحو أوربا بتلك الأحداث، أكدت للأوربيين عدة أشياء: الطبيعة العلائقية للأمن بين ضفتي المتوسط الغربي؛ سيرورة تبعية أمنهم للضفة الجنوبية للمتوسط نحو التعاظم في ظل تصاعد المد العولمي والثقل الجيوسياسي الكبير للجزائر متوسطيا[1].

من أجل هذا، ضم الأوربيون الجزائر إلى كل المبادرات الأمنية التي كانت فرصة لها للتخفيف من حدة العزلة التي فُرِضت عليها وكي تبقى على دراية بما يجري في جوارها الجيوسياسي. لكن في المقابل، كان بعض تلك المبادرات سببا في تأجيج تخوفاتها من تدخل أجنبي يأتي من الدائرة المتوسطية في ظل تكاثف الحضور الاستراتيجي الأورو-أطلسي في المتوسط الذي تواكب مع تصاعد بعض النداءات التي طالبت بضرورة تدخل "إنساني" لكبح استفحال الأزمة الأمنية الجزائرية.

لهذا السبب، ظلت الدائرة المتوسطية حاضرة بقوة ضمن مدركات التهديد الجزائرية خلال عشرية التسعينيات بسبب تخوفاتها من تدخل عسكري غربي على أراضيها، وقد اتضح فيما بعد أن المناورات العسكرية المتوسطية لقوى الحلف الأطلسي واتحاد أوربا الغربية قامت على فرضية التدخل في بلد يشهد اضطرابات أمنية بغرض حماية رعايا أوربيين موجودين فيه.

---

[1] **حسام حمزة**، مرجع سابق، ص 107.

من جهة أخرى، أدخلت المبادرات الأورو- متوسطية التي تتعامل مع المتوسط كفضاء جيوسياسي الجزائر ضمن فضاءات أوسع وعلاقات مع فواعل جيوسياسيين وأمنيين دولتيين وغير دولتيين، متوسطيين وفوق- متوسطيين فأصبحت على علاقة بمختلف ما يحدث على الصعيد الإقليمي وتمارس تأثيرها عليه انطلاقا من مشاركاتها ومساهماتها في مختلف أطر الحوار والتعاون الأمني في المتوسط، فالجزائر على علاقة بمؤسسات الاتحاد الأوربي (المفوضية الأوربية بالدرجة الأولى)، مع الحلف الأطلسي، مع منظمة التعاون والأمن في أوروبا، مع اتحاد أوربا الغربية (في التسعينيات)، مع الاتحاد الأوربي بكل دوله خاصة تلك المطلة للبحر الأبيض المتوسط القريبة من سواحلها، ومع تركيا على الأصعدة السياسية، الأمنية والعسكرية-العملياتية، هذا فضلا عن علاقاتها مع بعض الفواعل دون الدولتية (منظمات مجتمع مدني، هيئاتٌ محلية وغيرها) التي نشأت بالأساس عن علاقات التعاون اللامركزي مع فواعل الضفة الشمالية هذا الارتباط عززه كذلك العمق الإفريقي للجزائر التي تشكل نقطة تماس بين الفضاءين الساحلي- الصحراوي والمتوسطي ما وضعها أمام تحديات أمنية والتزامات تجاه الضفة الشمالية، فالامتداد البحري للجزائر على الضفة الجنوبية من المتوسط وقربها من ضفته الشمالية جعلها تبرز كفضاء وعمق استراتيجي مهم وأساسي لمسائل الدفاع عن الأمن القومي للعديد من الفواعل المتوسطية وفوق-المتوسطية ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة[1].

كذلك، فإن الجزائر تقريبا معنيةٌ بكل بؤر التوتر والاضطراب في المتوسط، وهنا تبرز مكانتها المحورية ضمن المتوسط الغربي الذي يشكل المنطقة الأكثر وضوحا لمكانة وتأثير الجزائر الجيوسياسيين، أو لأنها معنيةٌ بها إذا اعتمدنا على مقاربة جيوسياسية شاملة لتحليل الأمن في المتوسط.

مما سبق تتضح الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية بالنسبة للجزائر وأمنها وتتعزز هذه الأهمية إذا علمنا أن المتوسط يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم

[1] **حسام حمزة**، مرجع سابق، ص 112.

مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال، سواء بالنسبة لوارداتها (المواد الغذائية والسلع المصنعة) أو صادراتها (البترول والغاز الطبيعي بالتحديد).

احتلت الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا في تصدير المحروقات، عن طريق عملية التصدير عبر أنابيب الغاز التي تقطع المتوسط من الجزائر نحو أوربا كما تعتبر الجزائر ثالث ممون للاتحاد الأوربي بالطاقة بعد روسيا والنرويج وتساهم بصفة ملحوظة في الأمن الطاقوي الأوربي ويكتسي المتوسط أهمية أكبر بالنسبة للجزائر بحكم أن أمنها الغذائي والصحي مرتبطان به، وتتعاظم الأهمية الإستراتيجية للدائرة المتوسطية أيضا بفعل تقاطعها مع الأبعاد السكانية نظرا للتركز الكبير جدا للكثافة السكانية الجزائرية في المناطق الساحلية وحولها[1].

[1] **حسام حمزة**، مرجع سابق، ص 113.

المبحث الثاني : طبيعة التهديدات الأمنية

1- التهديدات الأمنية :

إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ضمن أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية-الأمنية أنتج اختلافا أكبر في تحديد المقصود بالتهديد بين الباحثين في مجال الدراسة.

يفهم مصطلح التهديد على أنه " التحذير والوعيد وسعي طرف ما للتسبب بالشر والأذى" غير أنه وفي ظل طبيعة لا عسكرية أصبحت سمة التهديدات الأمنية الحالية منها والمتطورة أصبح من المستحيل أن يعرف التهديد على النحو الآنف الذكر، ذلك أن "القصدية" المُفترضة في التهديد من خلال الإقرار بأنه "سعي" "تحذير" و"وعيد" لم تعد متوفرة أمام الكثير من الفواعل التي تنتفي صفتها المادية ولكن قد يحضر أثرها المادي (التلوث البيئي، الاحتباس الحراري..) وغيرها من التهديدات التي أصبحت تتخذ طابعا أمنيا رغم صعوبة تحديد المسؤولين عن إحداثها سواء أكانوا دولا فواعل ضمن الدول فواعل عبر أو فوق الدول، كما أنها – التهديدات الأمنية – أصبحت ممتدة في الزمان بما لا يسمح برصدها، ومتسعة في امتدادها المكاني بما لا يدع مجالا لحصرها[1].

تأسيسا على ما سبق ومحاولة لتجنب الخوض فيما يثيره ضبط مصطلح التهديد من اختلاف – حتى أن البعض ينفي صفة التهديد عن كل مالا يفترض المواجهة العسكرية – سنحاول مقاربة المفهوم طبقا لما ورد عن مفكري العلاقات الدولية، التوسيعيين منهم على وجه الخصوص.

فضل باري بوازن وتوافقا مع مقاربته القطاعية للأمن أن يطرح تصنيفا قطاعيا للتهديدات الأمنية :

---

[1] أحمد فريجة: الأمن والتهديدات الأمنيّة في عالم ما بعد الحرب الباردة، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة بسكرة، على الرابط https://revues.univ-ouargla.dz، ت ز 2017/02/14.

أ. **تهديدات تستهدف القطاع العسكري:** تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.

ب. **تهديدات تستهدف القطاع السياسي:** وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الديمقراطية وكذا النشاطات المناهضة لمؤسسات الدولة ورموزها. أما البعد الخارجي فيتعلق بمدى تأثير النظام الدولي على الدولة كوحدة سياسية.

ج. **تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي:** ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.

د. **تهديدات ذات طابع مجتمعي:** تستهدف التكامل الوحدوي الثقافي–الاجتماعي للعناصر الاجتماعية.

ه. **تهديدات تستهدف القطاع البيئي:** وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها[1].

في سياق التهديدات الأمنية الجديدة يمكن كذلك الإشارة إلى " روبرت كابلان" الذي قدم أهم الأطروحات الجديدة ضمن براديغمات الفوضى التي سيطرت على أدبيات العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث يرى "كابلان" في مقال نشر له بمجلة The Atlantic تحت عنوان "الفوضى الآتية / القادمة" أن الندرة، الجريمة، الاكتظاظ السكاني، العشائرية، الأمراض .. تشكل تهديدا للأمن العالمي وبأنها تهديدات يمكن لها تدمير ما أسماه: " بالنسيج الاجتماعي لكوكبنا "، ويقدم " كابلان " إفريقيا كأبرز مثال من تتهددها الظواهر الآنفة الذكر، مما يرشحها أن تكون أكثر المناطق طردا للملايين من البشر، فالقارة تعج بالمشاكل ذات الطبيعة المركبة اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بل أن حتى الطبيعة أو البيئة لا تكف عن لعب دور " القوة المعادية " نتيجة ما أسماه بتناقص موارد الطبيعة مما يجعل الصراع حول الموارد يتأجج ليبلغ مداه، وهو ما

[1] نفس المرجع السابق.

يستدعي حسب "كابلان" التوقف عن تفسير الصراعات في إفريقيا على أسس " العرقية " و" الدين " لأن السبب الرئيس حسبه يتعلق أساسا بالصراع حول الموارد[1].

إن معاناة القارة الإفريقية من الظواهر الآنفة الذكر يجعل منها مصدرا للقلق المتنامي سواء تعلق الأمر بالأمن الوطني (على المستوى المحلي) الإقليمي أو حتى العالمي أي أنها ستكون " هاجس المستقبل " ،" بتعبير " روبرت كابلان".

أما "شارل فيليب دافيد" و" عفاف بن السايح "، فقد أشارا إلى صعوبة تقسيم التهديدات الأمنية المستجدة إلى تهديدات داخلية وأخرى خارجية على اعتبار وجود تهديدات تتعدى التصنيف السابق نظرا لطبيعتها عبر الوطنية، وأهم هذه التهديدات[2]:

أ. التهديدات المرتبطة بإعادة تعريف الشرعية السياسية: وهنا يتم التركيز على دول العالم الثالث التي تعاني من مشاكل داخلية سواء ما تعلق منها بحركات التمرد الاجتماعي أو الحروب الأهلية والعرقية.

ب. انتشار التكنولوجيا Diffusions technologiques .

ج. القضايا البيئية / الرهانات البيئية Les Enjeux Environnement.

د. الهجرة غير الشرعية واللجوء:Migrations clandestines et réfugiés

ه. الإجرام عبر الوطني والإرهاب.Criminalité trans-frontalière et terrorisme

2- التهديدات الأمنية للجزائر على الصعيد الداخلي :

تشهد الدولة الجزائرية العديد من التهديدات الداخلية، وتنعكس هذه الأخيرة في المظاهر التالية:

أ - الجريمة المنظمة والإرهاب

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات

---

[1] **حسام حمزة**، مرجع سابق، ص 107.

[2] المرجع نفسه، ص110.

تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي.

- **الجريمة المنظمة :**

تشكل الجريمة المنظمة وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا[*] جديدا للأمن الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والمجتمع والأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، الطوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون) وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين الهروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها والاتجار بها على الأمن الجزائري[1].

و تشهد الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية

---

[*] أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب، للمزيد من الإطلاع راجع: مركز الدرسات و البحوث العلمية ، الأمن النووي ، الرياض :جامعة نايف .86- العربية للعلوم الامنية , 2007) ,ص 63.

[1] **بوحنية قوي**، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي على الرابط:
studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/.../20126310429208904.html، (ت.ز) 2017/05/08.

كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية، وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع " نظام المراقبة الإلكترونية " بهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب.

- **الإرهاب :**

لقد استفحلت الظاهرة الإرهابية بشكل كبير خاصة في الجنوب الجزائري ومنطقة الساحل بحيث تعددت التيارات الإرهابية بشكل كبير في هذه المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات وهي موجودة في دول الجوار ومن أهم هذه التيارات ما يلي[1]:

– **تنظيم القاعدة في منطقة المغرب الإسلامي** الذي استجمع قواه بفعل عوامل متعددة منها تمكنه من الحصول على موارد مالية مهمة جراء الفدية التي كانت تعرضها على الدول التي ينتمي إليها الرهائن، يضاف إلى ذلك حصولها على أسلحة متطورة عبارة عن صواريخ بإمكانها إسقاط طائرات على ارتفاع 11000 ميل تحصلت عليها بفعل الأزمة الليبية التي مكنت من تدفق كبير للسلاح ووصوله إلى يد هذه التنظيمات الإرهابية وازداد هذا التنظيم قوة بتدعمه بالعنصر البشري خاصة أولئك الذين فروا من افغنستان بعد اشتداد الضربات والضغط عليهم وفروا إلى الصحراء الإفريقية وتمكن التنظيم من تجنيدهم.

- **حركة التوحيد والجهاد:** وهو تنظيم يتقاطع مع تنظيم القاعدة، يعتمد على اختطاف رهائن هو الآخر ويحاول فرض منطقه في المنطقة.
- **تنظيم الجماعة السلفية للجهاد:** ومركزها الأساسي ليبيا وتكني نفسها جماعة خالد بن الوليد.
- **أنصار الشريعة :** ومقرها الأساسي تونس وتفرعاتها ليبيا وفي شمال مالي، وقد كانت وراء عدد من العمليات الإرهابية من أهما اغتيال السفير الأمريكي في بنغازي،

[1] **عمر فرحاتي**، التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة ، الرهانات – التحديات ، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص62

هذه التنظيمات الإرهابية قامت خلال السنوات الثمانية الأخيرة بـــ 100 هجوم إرهابي آخرها مهاجمة قاعدة تقنتورين في الجزائر، وقد نتج عنها أكثر من 160 قتيل.

- **تنظيم أنصار الدين :** من التنظيمات الأخرى الأقل تطرفا ولكنها مارست سلوكات غير منتظرة تحت زعامة "إياد آغ " وهو من أقدم وأبرز زعماء المتمردين الطوارق، هذا التنظيم بالرغم من كونه أقل تطرفا إلا أنه يساهم في تسريع للحل العسكري، إذ في الوقت الذي استضافت الجزائر قادته وتمكنت من إيجاد أرضية توافق بينه وبين تيارات أخرى من بينها حركة الازواد، فاجأ الرأي العام بإعلانه عدم الاعتراف بالاتفاقية وشرع في مهاجمة المدن الداخلية وهي حط أحمر خاصة وأن القرار 2085 الصادر عن الأمم المتحدة، يتمركز عموما التيار الإرهابي في كل من الحدود المالية الموريتانية، شمال مالي الحدود المالية النيجيرية، شمال تشاد.

ومن جهة أخرى نجد الخطر الإرهابي الذي أضحى هاجسا أمنيا وخطرا كبيرا لاسيما بعد حادثة " تيقنتورين 2013 التي أخذت أبعادا دولية، وفي قراءة لهذه العملية الإرهابية يمكن القول أنها كانت عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية بالجزائر.

- **النزاعات الإثنية والمذهبية:**

تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تحديا حقيقيا لاستقرار الجزائر، بل إنها تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الوطني في البلاد، لا سيما أن مثل هذه النزاعات تصنف في أغلب الأحوال على أنها بمثابة صراعات اجتماعية ممتدة، إذ تتمثل في كونها تتعلق في جزء كبير منها بمنظومة القيم لدى المكونات الاجتماعية، التي لا يمكن التفاوض بشأنها أو مقايضتها.

ويمثل ملف المكونات الاجتماعية والثقافية أحد أهم وأخطر التحديات التي تواجه الجزائر، لا سيما أن المواجهات التي تدور رحاها بين الأقليات، خاصة بين العرب والأمازيغ، والعرب والطوارق[1].

[1] **كامل عبد الله**، تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تشكل تحديا جديا لاستقرار البلاد الجزائر. على الرابط http://aawsat.com ، 2017/03/02، 15:35 .

بالإضافة إلى ثورة المعلومات التي يعيشها العالم، وظهور حركات اجتماعية ممتدة وعابرة للحدود، وكذلك تنامي ظاهرة العولمة، وتنامي المخاوف لدى الأقليات بسبب تهديدات الهوية، والتي تلعب جميعها دورا رئيسا ومحوريا في تعزيز التوتر بين المكونات الاجتماعية لأي دولة، وليس الجزائر فقط، وكما ساعد ظهور الحركات ذات التوجهات الأصولية على تزكية مثل هذه النزاعات، كما أظهر التعامل الحكومي ذو الطابع الأمني مع تلك الأزمات، عدم القدرة على السيطرة على الموقف، الأمر الذي يوجب بالتالي ضرورة أن تفكر الحكومة في وضع حلول أخرى أكثر نجاعة في احتواء هذه النزاعات ويأتي في مقدمة الحلول التي يجري إهمالها من جانب الحكومة الحل التنموي، حيث إنه إذا غابت التنمية بمختلف أنواعها تظهر هذه النزاعات،لا سيما الإثنية منها والعرقية.

- **الهجرة غير الشرعية:**

أثرت الهجرة غير الشرعية على الجزائر خاصة على مستويين الأول خاص بمواطنيها والثاني باعتبارها منطقة عبور لعدد من الدول الإفريقية، بالنسبة للمستوى الأول تعتبر أوربا من أكثر الدول استهدافا، أما المستوى الثاني وهو الأخطر والمتمثل في اعتبار المنطقة المغاربية والجزائر خاصة منطقة عبور للمهاجرين القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، هذه التهديدات لها انعكاس مباشر على كل المنطقة ولاسيما على الجزائر وأهمها، التدفق المتزايد اللاجئين فبالإضافة إلى 25000 لاجئ الموجدين حاليا في الجزائر، ينتظر أن يصلى إلى 500000 لاجئ في حالة فتح الحدود أو الرضوخ إلى المطالب الإنسانية ما سيشكل مصدر ضعف على الجزائر[1].

- **التهديدات الطبيعية والتكنولوجية :**

إن الأمن القومي الجزائري يرتبط كغيره من الدول بما يصطلح عليه "بالقضايا اللينة"، من تهديدات طبيعية وتكنولوجية ومعلوماتية وغيرها مما يمس أو يهدد هذا الأمن خاصة في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة .

---

[1] **فريجة لامية** : إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة – الهجرة غير الشرعية أنموذجا– مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة – 2011، ص66 .

- **التهديدات الاقتصادية والتكنولوجية:**

تعتمد الدولة الجزائرية في صادراتها على المحروقات بنسبة عالية جدا، وهي من الدول ذات الإقتصاد الريعي، كما انها لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخطية القوميات، إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، تطرح فعلا مشكلة غموض في وجود إستراتيجية أمنية لتأمين حياة الأجيال القادمة.

من ناحية أخرى مشكلة الفساد خاصة المؤسسات التي ترهن بدورها مستقبل الأجيال القادمة، أما من ناحية ثالثة فإن الجزائر مهددة في أمنها الغذائي بسبب العجز المتنامي في هذا القطاع الحيوي الحساس، إذ تشكل واردات الجزائر الغذائية ما يزيد من ربع وارداتها السنوية.

أما على مستوى التهديدات التكنولوجية، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال يساهم في بروز تهديدات للأمن القومي الجزائري، فإن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطور تكنولوجي متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية، حيث تعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات (المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية) بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك هناك

جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع أين تعد الجزائر من البلدان التي أهلكتها هذه المعضلة.

ويمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم للتجسس على الدولة، بالإظافة بالإرهاب الالكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها وتعطيلها في عصر الازدهار الالكتروني .

- **التهديدات باليئية:**

تعد مشكلة التصحر تهديدا آخرا للأمن القومي الجزائري فظاهرة التصحر تقترب أكثر فأكثر من شمال البلاد مما سيخلف تأثيرات بيئية خطيرة للغاية. ترتبط ارتباطا وثيقا بالإدارة المتكاملة للتربة والغطاء النباتي والمياه، ويشمل تفاقم هذه الظاهرة تهديدا، ليس فقط على التنوع البيولوجي فحسب، بل أيضا على استدامة إنتاج مختلف السلع والمنتجات الأساسية للعيش.

وبدورها مشكلة ندرة المياه المرتبطة بالتذبذب المناخي في الجزائر وكذلك بالاستغلال والتسيير السيئ لها تحديا أمنيا خاصة وأن مجمل الأبحاث المنجزة لحد الآن ترشح تفاقم هذه المشكلة في ظل تنامي مشكلة التصحر وزيادة عدد السكان، وحاجات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مشاريع البني التحتية للماء فهذا الوضع سيمارس ضغطا إضافيا على الاحتياجات المائية والأمن المائي في الجزائر بالإضافة إلى قضايا التلوث والمخلفات. فالجزائر من الدول التي تعرف تفاقما لمشكلة التلوث الذي يؤثر على مجمل عناصر التنوع البيولوجي، خاصة مع الزيادة في التطورات الصناعية والسكانية وتركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المناطق الحضرية والساحلية والذي يولد مشاكل صحية وظروف معيشية سيئة كما تعيق تحقيق نسق التنمية المستدامة في الجزائر[1].

[1] **صالح زياني**، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات و التحول (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية، جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014، ص – 8.

3- التهديدات الأمنية على الصعيد الخارجي :

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية بالنسبة للجزائر يمكن أن نستهله من أي اتجاه نشاء، فالجزائر وعلى طول حدودها البرية، تحيطها دول تشهد حالة من اللااستقرار والتوتر، تشكل تهديدا لأمن الدولة الجزائرية، رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات، لا يمكننا معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح والتفسير، وهو الأمر الذي سوف نعالجه من خلال هذا المبحث.

أ- النزاعات التي تعيشها دولة مالي وخطر انعكاسها على الجزائر:

تعتبر منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى، وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا يرجع تاريخه[1] إلى التقسيم العشوائي للحدود من طرف الإحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات والأثنيات، فوجد شعب الطوارق (قبائل الطوارق) أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة هي الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينافاسو، تكريسا لمبدأ منظمة الوحدة الإفريقية المتمثل في الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار، متجاهلين بذلك الخلل الاجتماعي الذي ينتج عن ذلك.

وهو ما سبب حالة رفض وتمرد لدى الطوارق خاصة بعد حالة التهميش والفقر التي عرفتها هذه الأقلية، فبرغم تعاقب أنظمة سياسية على دولة مالي منذ إستقلالها (1960)، إلا أن وضعية تهميش الطوارق ظلت كما هي مما اضطر الطوارق إلى الهجرة وهذا نتيجة التهميش الإداري والسياسي الذي تعيشه هذه الأقلية، بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي لدولة مالي إلى سياسة القمع والتجويع وتسميم الآبار وردمها، قتل النساء

[1] **بوحنية قوي**، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي.

والأطفال وتعذيب الشيوخ مع غياب برامج التنمية في مناطق الشمال وعدم وجود طرق، مياه شرب، سدود، مدارس، بيوت .

كما شهدت هذه الأقلية تأثيرات مناخية (سنوات الثمانينات) دفع بالآلاف منهم للجوء إلى الجنوب الجزائري خاصة تمنراست، لكن وبعد الأزمة النفطية التي عاشتها الجزائر وما تبعها من أزمة إقتصادية، رجع الآلاف نحو مالي والنيجر، مما أدى بهم إلى الصدام مع الإثنيات الأخرى والسلطات السياسية ومجمل هذه العوامل والأسباب كلها تجتمع في عامل واحد وهو العزلة القاتلة والفقر في الصحراء[1].

واستمر تمرد الطوارق على حكوماتها تتصاعد تارة وتخمد تارة أخرى، وهكذا توالت الأحداث في مالي وصولا إلى تمرد عام 2006 حين جرى التوصل إلى اتفاق صلح بين الطوارق والحكومة المالية تحت رعاية الجزائر، وحققت الحكومة بناء عليه بعض مطالب الطوارق باستثناء الاستقلال طبعا وكان من أبرز بنود الاتفاق قيام الدولة بتنفيذ عدة برامج تنموية في المناطق التي يقطنها الطوارق .

كما تم إشراك عناصر تابعة للحركة المسلحة المتمردة مع القوات المالية في الحفاظ على الأمن في المناطق التي شهدت أعمال عنف، إلى أن قامت بعض الجماعات المتمردة التي اعتبرت أن الاتفاق مجحف في حقها ودون سقف مطالبها، فتجددت أعمال العنف بشكل مفاجئ عبر الهجمات الصاعقة التي شنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدد من المدن المالية يوم الثلاثاء 17 جانفي 2012، وهي مناكا الموجودة على الحدود النيجرية، وتسالت على الحدود الجزائرية، وهي كلها مدن تقع في النطاق الجغرافي لمحافظتي – كيدال وغاو – وقد طالبت الحركة في بيان لها بتحرير تلك المناطق من الهيمنة المالية، وبذلك قدمت نفسها على أنها حركة استقلالية تسعى لإقامة دولة خاصة بالطوارق، ليقوم الجيش المالي في 22 مارس 2012، بانقلاب عسكري على الرئيس " توري " بواسطة النقيب أمادو سانوجو، وأعلن الانقلابيون أن استيلاءهم على السلطة جاء

[1] **إدابير أحمد:** الأثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر)، 2012، ص 135.

ردا على سوء إدارة الرئيس " توري " للبلاد وللتمرد المتصاعد في الشمال وامتناعه من تسليح الجيش المالي، إلا أن هذا الانقلاب العسكري قوبل بالرفض من المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي الذي قام بتعليق عضوية مالي وتجميد أرصدتها بالخارج حتى ينسحب العسكر من السلطة ويعود الحكم المدني .

وبعد النتائج الكارثية التي أعقبت الانقلاب، وأهمها تمكن قوات الطوارق من السيطرة على كبريات مدن الشمال وتراجع قوات الجيش أمامها، تلاشت مبررات الانقلابيين بعد أن اتضح أن هؤلاء لم يستطيعوا قراءة المشهد السياسي في مالي بصورة جيدة[1] .

قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بإعلان استقلال دولة أزواد في شمال مالي بتاريخ 06 أفريل 2012، لكن المجتمع الدولي نبذ هذا الإعلان وحاول مسرعا رد السلطة المالية إلى الشمال الذي تعامل هذا المجتمع معه بوصفه وكرا للإرهاب، فجاء قرار مجلس الأمن الرقم 2071 الذي يحدد طبيعة التدخل الدولي في الأزمة المالية، ثم قام مجلس الأمن الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي برسم خطة للإيكواس للتدخل في الشمال المالي، في ظل هذه التحضيرات جاء التدخل الفجائي من القوات الفرنسية التي أحست أن مصالحها في خطر، ثم توالى الدعم الدولي بعد ذلك لكن النتيجة كانت في نهاية المطاف أن منطقة أزواد تحولت بعد تسعة أشهر من انفصالها عن الدولة المركزية إلى قاعدة صلبة لجموعات الإرهاب والتطرف الديني، إذ أدى فشل مشروع الدولة القومية الطوارقية الذي اعتمدته الحركة الوطنية لتحرير أزواد، التي لم تعد تسيطر فعليا على أي شبر من شمال مالي، إلى تصاعد دور جماعة " أنصار الدين " والتنظيمات الجهادية الأخرى التي تتقاسم معها السيطرة على المنطقة، حيث أصبح السيناريو شبيها بالحالة "طالبان" في أفغانستان، وكما توقع الحاكم الاستعماري الفرنسي لغرب أفريقيا ورئيس الوزراء السابق " بيار " باتت أزواد فعلا قنبلة موقوتة في منطقة الساحل والصحراء وقد تفجرت هذه القنبلة, وما يجري الآن دليل على صحة توقعه .

---

[1] **إدابير أحمد**، مرجع سابق، ص 135.

فالبرغم من أن مشكلة الطوارق قد تبدو مشكلة داخلية لدولة مالي قد تمس أمن دول الجوار وسيادتها، خاصة عندما تطالب هذه الأقلية بالانفصال وبناء دولة مستقلة، إلا أنها وخاصة بعد التصعيد الأخير الذي تسبب في تدخلات خارجية أصبحت مشكلة الطوارق تهدد استقرار القارة الإفريقية بأكملها.

كما أن وجود شريط ساحلي صحراوي طويل ويمتد من موريتانيا، وشمالي مالي وشمالي النيجر، والحدود الجزائرية وصولا إلى تشاد بمحاذاة جزء من ليبيا، تنشط فيه جماعات مسلحة وعصابات التهريب والجريمة المنظمة أصبح معضلة أمنية أكثر خطورة من أي وقت مضى، وهو ما يشكل ضغطا وتحديا على دول الساحل، وخاصة الجزائر وموريتانيا، حيث بات كل منهما معنيا بالتصدي لنمط مندمج من التحديات، إذ تلاقت مصالح المجموعات في المنطقة، إن الأمن بشتى أبعاده ومستوياته، إنطلاقا من الأمن المجتمعي إلى الأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء، قد بات أمام تحد غير مسبوق من ناحية الأخطار التي أضحت محدقة به[1].

ب- التوترات المتصاعدة بين الجزائر والمغرب :

إن العلاقة بين الجزائر والمغرب تعرف توترات ونزاعات متصاعدة منذ استقلال الدولة الجزائرية سنة 1962 إلى اليوم وتنعكس هذه التوترات في المشاهد الأربعة التالية:

1. الخلاف الحدودي (حرب الرمال) وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء هذا الاستعمار والتي تمثل معاهدة " لالة مغنية " 18 مارس 1845 إطارا مرجعيا لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة " إيسلي " في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب، أي منطقة

[1] **إدابير أحمد**، مرجع سابق، ص 135 -136.

" تيندوف " في وضعية غامضة وقد تلت هذه الاتفاقية عدة اتفاقيات أخرى في 1901 و1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للانتقاص التدريجي من التراب المغربي وبقي الحال كما هو إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في جويلية 1962 .

وطالبت المغرب من الجزائر إستراجاع اراضيها وهو ما نجم عنه إختلاف حدودي وصل لحد مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة " تندوف " وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر.

وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 بعض أسباب النزاع، إلا أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد اكتشاف الحديد ا وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب لجهة الولايات المتحدة في مقابل اصطفاف الجزائر لجهة الاتحاد السوفياتي، ولا سيما بعد انقلاب بومدين في 1965، ولم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة وما غذى النزاع بقوة هو صعوبة استغلال الحديد المكتشف إلا إذا تم نقله عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي أي عبر المرور على المغرب، باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة " تيندوف"[1] إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال، وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح الاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل الاعتراف المغربي بجزائرية منطقة " تيندوف "، كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 جانفي 1969 ثم مفاوضات 27 ماي 1970 وبعدها مفاوضات 15 جوان 1972، والتي انبثقت

[1] **مصطفى الخلفي**، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية،على الرابط :
http://www.aljazeera.net.18:00، 2017/03/25

عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية " تيندوف "، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد "تيندوف"[1].

ج- مشكلة الصحراء الغربية :

تعود مشكلة الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب إلى سنة 1975 وهي السنة التي قررت فيها إسبانيا الإنسحاب من الصحراء الغربية، حيث سقطت هذه الأخيرة تحت سيطرة أسبانيا العام 1883 م، وتحولت إلى مقاطعة أسبانية العام 1934 م، ولكن مع تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين، عقب الحرب العالمية الثانية ومع إنحسار المد الإستعماري، وتصاعد المد التحرري في العالم وخصوصا في إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، السودان وغيرها)، بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاض سكان الصحراء الغربية حرب عصابات ضدهم خلال فترة خمسينيات وستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

وتحت ضغط حرب العصابات التي شنتها هذه المنطقة ضد القوات الإسبانية، وتزايد ضغط الشارع الإسباني المطالب بإنسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي، قررت إسبانيا العام 1975 الإنسحاب من المنطقة[2].

وكان الوضع آنذاك على الشكل الآتي:

1) المغرب تدعي بأن الصحراء هي أرض مغربية منذ القدم، وقد قدمت أدلة تعتبر فيها الصحراء وموريتانيا أرض مغربية ضمن ما كان يعرف ب "المغرب الكبير" .
2) موريتانيا تدعي أن الصحراء الغربية هي أرض موريتانية تريد إستعادتها. والطرف الآخر كان جبهة البوليساريو بإعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن في هذه المنطقة ومازال يقوم بأعمال حرب " الغرية " ضد قوات الإحتلال الإسباني، وهو

---

[1] **مصطفى الخلفي**، مرجع سابق.

[2] **حسين مجدوبي**، مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة. على الرابط : http://www.alquds.co.uk ، (ت.ز) 2017/04/20 ، 20:50.

يطالب بالإستقلال التام لهذه المنطقة وإعلان دولة مستقلة عن بقية الأطراف، وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة وتمدها بكل حاجاتها.

3) أما إسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالا ذاتيا وإقامة دولة صحراوية تكون تابعة لها.

عندما أعلنت إسبانيا نيتها الانسحاب من الصحراء الغربية انسجاما مع قرار الأمم المتحدة بإلغاء أشكال الاستعمار كافة، وحق تقرير المصير للشعوب، رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونيا، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءات كل منها، وما من براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية هذه الصحراء، لكن بعد المناقشات والمداولات أصدرت المحكمة الدولية حكمها، بأن أي من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء، واعتبرت أن الصحراء تعود لأهلها الذين يسكنون فيها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضته كل من المغرب وموريتانيا، وقامت بعقد إتفاق مدريد 1 وهو " إتفاق ثلاثي بين كل من إسبانيا المغرب موريتانيا، صدر في 14 نوفمبر 1975، قامت فيها إسبانيا بالتنازل عن إقليم الصحراء الغربية مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية"[1].

وقد رفضت منظمة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الإسبانية، وفي شهر فيفري من العام 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم الجمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية Saharawi arab Democratic Rrpublic وعيُنت حكومة لها في المنفى، وتعتبر مدينة " تيندوف " في أقصى الجنوب الغربي للجزائر المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو، مع عشرات الآلاف من ألاجئين والمقاتلين الصحراويين، وتبعد مدينة تيندوف حوالي 50 كلم عن حدود المغرب والصحراء الغربية.

[1] **حسين مجدوبي**، مرجع سابق.

وقد اندلع قتال بين قوات البوليساريو من جهة والقوات المغربية والمورتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله العام 1979، على أن تسلمه لقوات البوليساريو، إلا أن القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم، وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب وقوات البوليساريو المدعومة من الجزائر والتي تدخلت بشكل مباشر في هذه الحرب حيث اشتبك جيشها مع الجيش الغربي وسقط لهما قتلى وجرحى، وبعد ضغوط دولية وعربية، أوقفت الجزائر تدخلها المباشر بينما تابعت البوليساريو حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينات وحتى مطلع التسعينات من القرن الماضي عندما تدخلت منظمة الأمم المتحدة العام 1991 ووضعت حدا النار، وأرسلت بعثة عرفت باسم "مينورسو" أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية.

حدد هدف البعثة بمراقبة ووقف إطلاق النار، ومباشرة إجراء الاستفتاء على مصير الصحراء، أي إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال، وهو ما يعني حق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وقد حدد العام 1992 لإجراء هذا الاستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الاستفتاء ما بين العرب وجبهة البوليساريو جعل منه أمرا بعيد التحقيق ،فالبوليساريو تعتبر أن المغرب إستقدم إلى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغير كفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالاستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا[1] .

أما وجهة النظر الجزائرية فقد استندت إلى القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه الشعب الصحراء إلى الاستقلال، وممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة، إسبانيا، بالمشاورة مع المغرب، وموريتانيا والجزائر، كما دافعت، الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية مستندتا إلى العديد من القرارات الأمم المتحدة، ومنها

[1] **حسين مجدوبي**، مرجع سابق.

القرار الرقم 1514 الصادر عن الدورة الرقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة, والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتهم الكاملة في إختيار وضعهم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي, كذلك استند إلى القرار الرقم 3229 /20 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس، لكي يمكن الحصول على الإستقلال التام،

واستندت الجمهورية الجزائرية أيضا إلى أن الصحراء الغربية هي أحد أقاليم، التي تتمتع بالحكم الذاتي ومن يتعين على الدولة القائمة بالإدارة، وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، ان تسير بها نحو الإستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير كذلك بُني المفهوم الجزائري على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام 2591/24، 25 /2711 2984/27 ،3163/28، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير، من خلال الإستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة، بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف أخر، بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الإستفتاء[1].

كما أن الجزائر كانت معارضة لاتفاقية مدريد وإعتبرته بأنه انتقاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضحت فيها عدم اعترافها باتفاقية مدريد، وأعلنت أن الإطار الوحيد والمقبول، لتصفية الاستعمار في الصحراء، يجب ان يكون تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس مبدأ تحقيق المصير.

د- مشكلة السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم) تقريرا مفصلا عن تسابق البلدين المغربيين نحو التسلح خلال عام 2008، منتهيا إلى تسطيره ملاحظات مقلقة، فالمغرب – رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنفط الذي تصاعد

[1] **حسين مجدوبي**، مرجع سابق.

سعره خلال عام 2008 – احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية، وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليارات دولار، أي 16 % من ميزانية الدولة المغربية، بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة بين الدول العربية من حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2.4 مليار دولار عام 2007، صارت في المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليارات دولار.

وإذا كانت هذه هي حصيلة الإنفاق في عام 2008، فإن سنة 2009 شهدت ازديادا ملحوظا، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليارات دولار، وهذا الازدياد في مبلغ الإنفاق يلاحظ أيضا في السياسة المالية المغربية، فإذا راجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعدا مطردا، ففي عام 2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تجاوز 2.14 مليار دولار، بينما وصلت في عام 2004 إلى 2.8 مليار، لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف المليار دولار في عام 2008[1]، كما أجمع الخبراء العسكريون والتقارير المتخصصة والصحافية على استمرار سباق التسلح المغربي – الجزائري وعلى وصفه بالجنوني، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلدان، كما أن سباق التسلح المحموم بين الرباط وقصر المرادية ساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزانيات المخصصة للقوات المسلحة، ففي الفترة ما بين 2007 و2011 استورد المغرب والجزائر حوالي 59 في المائة من الواردات الإجمالية للقارة الأفريقية من السلاح، غير أن الجزائر نالت نصيب الأسد، إذ بلغت وارداتها من الأسلحة 43 في المئة، في حين بلغت حصة المغرب نسبة 16 في المائة فقط .

[1] **الطيب بوعزة**، هل تستعد الجزائر و المغرب لحرب وشيكة؟، على الرابط http://www.aljazeera.net : 09:54 10/03/2017 .

وقد كشف تقرير معهد "سيبري" لأبحاث السلام السويدي، أنه هناك تصاعد في عقد صفقات شراء الأسلحة بين الجزائر والمغرب مقابل أموال باهظة تبدد في اقتناء أسلحة قد لا تستعمل [1].

ولقد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغاربية، وغرس جذور سباق النفوذ الاستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى، ليرخي بظلاله على التقارير الدولية، من خلال صفقات التسلح التي أبرمتها كل من الجزائر والمغرب لتعزيز ترسانتهما في انتظار من يطلق الرصاصة الأولى بين " الإخوة الأعداء " بعد أن شكلت الـــ 35 سنة الماضية حربا طويلة للاستنزاف بين البلدين الغارقين في مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطنين في الجزائر العاصمة كما في رباط المغرب.

إن السباق المحموم بين المغرب والجزائر نحو التسلح، يقابله صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلا الجانبين، حول مشاكل عالقة بين الدولتين تخص الصحراء المغربية والحدود المغلقة منذ بداية التسعينات والهواجس الأمنية على خط التماس الشرقي بين الدولتين، وكل هذا يجعل درجة التوتر بين "الإخوان الأعداء" في أعلى مستوياتها.

كل هذه المعطيات وغيرها تجعل من العلاقة بين الجزائر والمغرب قابلة للاشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من الاستنزاف والسباق نحو التسلح بمليارات الدولارات، وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لإستثمار الأموال التي تصرف في شراء البنادق، لبناء المصانع وتشييد المدارس لحياة أفضل[2].

ه- الوضع غير المستقر في تونس وليبيا وخطر إنعكاسه على الجزائر:

يعد التقاطع في عمق العلاقات الإستراتيجية بين تونس وليبيا والجزائر أحد أهم مقومات تطور منطقة الشمال الأفريقي فإن هذا التقاطع عند اختلاف المصالح وتباين الأولويات من شأنه أن يعيق أي تقدم سياسي قد يشهده أحد البلدان الثلاثة.

---

[1] **إدريس ولد القابلة**، سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟. على الرابط http://elaphblogs.com، 06/04/2017، 16:06 .

[2] المغرب والجزائر يستمران في سباق التسلح لزعامة المنطقة. على الرابط، http://www.hespress.com .

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية– الجزائرية، وتنامي دور الجماعات الإرهابية بها، بالإضافة إلى الانفلات الأمني الكبير الذي تعيشه ليبيا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي تمتلك أسلحة خطيرة أصبح يشكل تهديدا أكبر على أمن الجزائر.

لذلك تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابيين لضعف مؤسساتها الأمنية.

وعليه يمكن القول أن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا يشكل التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومة الليبية، فبوجود سلاح منفلت وعدم تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد، بقي الأمن في الغالب مهمة غامضة ومفتوحة على كل الاحتمالات، فقد عاشت ليبيا أوضاعا أمنية قاسية منذ نجاح ثورتها.. انفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد للكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة، كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة.

خلاصة لما سبق ذكره وعليه ومن خلال ما سبق نجد الدولة الجزائرية تشهد مجموعة من التهديدات الداخلية وهي كالتالي:

1) الإرهاب والجريمة المنظمة (الهجوم الإرهابي على المنشأة النفطية بتقنتورين، الإتجار بالأسلحة والمخدرات).
2) النزاعات الأثنية والمذهبية (العرب والأمازيغ، العرب والطوارق، المذهب المالكي والإباضي في أحداث غرداية).
3) التهديدات الطبيعية والتكنولوجية (التصحر، التلوث, الجرائم المعلوماتية).
4) التهديدات الإجتماعية والسياسية (الإندماج الإجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي، ونوع النظام).

ومن خلال دراستنا لطبيعة التحديات والتهديدات الأمنية لاحظنا وجود عوامل تعتبر من أهم مصادرها وهي كما يلي[1]:

- **العامل الأول:**

يتعلق ببروز تحديات أمنية داخل التراب الوطني سواء تعلق الأمر بظاهرة الإرهاب أو بالجريمة المنظمة، ويرجع السبب الرئيسي لبروز هذه الأخطار الأمنية إلى التخلف الإقتصادي والتنموي والإجتماعي، والذي يعود بدوره إلى الأزمة الأمنية والسياسية في العشرية السوداء(1992-2002م)،حيث ركزت الدولة كل جهودها لمكافحة الإرهاب (الكل الأمني) وأهملت الجوانب الأخرى بسبب محدودية الموارد المالية والأولويات الأمنية، ولا تستطيع الجزائر التصدي للتحديات الأمنية الداخلية، بدون وضع إستراتيجية أمنية وسياسية مع التركيز على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية،لأن الإحصائيات التي قامت بها مصالح الأمن أثبتت أن الفئة التي أصبحت تهدد الأمن الوطني بتورطها في الجريمة هي فئة الشباب التي تعاني من الفقر والتهميش.

- **العامل الثاني:**

يتمثل في دول الجوارالفاشلة (الهشة) وهي دول سواء فشلت وتفككت بسبب الصراعات الإثنية والعرقية والدينية والقبلية كنتيجة للسياسة الإستعمار في المنطقة والتي ركزت على تفتيت القبائل والطوائف والأمم لأجل ضمان التحكم فيها عن طريق التدخل في شؤونها بالإستثمار في النزاعات والصراعات (قبائل التوارق)، أو بسبب القوى العظمى التي صنعت منها دول هشة لفرض السيطرة على مواردها الطبيعية، وهو ما جعلها من أهم مصادر التهديد لأمن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر، باعتبارها دولة محورية لأن فشل هذه الدول أدى إلى تفاقم الفساد بكل مستوياته وأنواعه، وهو ماساهم في

[1] **عسي عبد القادر**، عبدلي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، على الرابط ، http://rdoc.univ-sba.dz/handle بتاريخ 2017/04/10 ، 22:10.

إنتاج بيئة للتوتر والإنقلابات العسكرية والتمرد والصراعات الطائفية والإثنية، وتحالف الجريمة المنظمة مع الدولة على مستوى دول الجوار.

العامل الثالث:

يتمثل في ظاهرة التهريب والتي تنقسم إلى حالتين:

الحالة الأولى:

تتعلق بتهريب الوقود والسلع الجزائرية المدعمة إلى دول الجوار هذه الظاهرة التي عرفت منذ الثمانينيات ولكن إزدادت حدة حاليا بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الجوار، ويتورط في هذه العملية شباب جزائري – حسب تحريات مصالح الأمن– خاصة على مستوى الولايات الحدودية نظرا لعدة أسباب أهمها: ارتفاع نسبة البطالة، ومحاولة تحقيق الرفاهية عن طريق الربح السريع، وإستغلال فرصة الأزمة الأمنية أين ركزت الدولة كل جهودها لمحاربة الإرهاب على المستوى الداخلي.

الحالة الثانية:

تتعلق بظاهرة التهريب التي تقودها شبكات دولية تنشط بدول الجوار ويمكن تقسيمها إلى فئتين:

– **الفئة الأولى:** تدير عمليات تهريب السجائر والمخدرات من دول الجوار إلى داخل التراب الوطني وتنقسم بدورها إلى جهتين:

الجهة الأولى: تقوم بتهريب الكوكايين والسجائر من دول الساحل الصحراوي إلى الحدود الجنوبية للجزائرعبر مسالك وعرة يدركونها جيدا،بحيث يتم ترويج جزء والباقي يتم تهريبه إلى دول الخليج عبر ليبيا.

الجهة الثانية: تتولى عملية تهريب المخدرات المغربية إلى الجزائر،لترويج جزء منها والباقي يتم تهريبه إلى دول الخليج العربي عن طريق ليبيا.

– **الفئة الثانية:** تختص بتهريب الأسلحة من دول الساحل وليبيا إلى بقايا الجماعات المسلحة التي لا تزال تنشط ببعض المناطق الجبلية.

– **الفئة الثالثة:** تتولى عملية الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر من دول الساحل إلى الجزائر والمغرب للعبور إلى الضفة الأخرى ولكن في أغلب الحالات تحتكر عمليات التهريب على مستوى الحدود الجنوبية عصابات من القبائل التي تقطن بشمال مالي،وإنتقلت من تهريب السجائر إلى تهريب المخدرات والأسلحة مادامت كلها تجارة غير شرعية وتدر الكثير من الأرباح.

العامل الرابع[1]**:**

يتمثل في تقاطع مصالح الدول والتحالفات غير المعلنة والتي يمكننا تقسيمها إلى ثلاثة مصادر:

المصدر الأول: إستثمار فرنسا والمغرب وحلفائهما في أزمة التوارق للضغط على الجزائر لتحقيق مكاسب سياسية وإقتصادية ودبلوماسية وعلى رأسها ملف قضية الصحراء الغربية وبالتالي الضغط على الحكومة الجزائرية عن طريق المساومة بورقة سياسية.

المصدر الثاني: تخطيط الدول الكبرى للربيع العربي لتغيير معالم الأنظمة السياسية، خاصة تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، والتي أصبحت سوقا حرة لتجارة السلاح وهو تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري .

المصدر الثالث: دخول إسرائيل وتغلغلها في الدول الإفريقية، وهو ما يفسر تراجع الدبلوماسية الجزائرية على المستوى القاري ،والتاريخ يشهد بأن الرئيس الراحل هواري بومدين طردها من إفريقيا، لأنه كان يدرك مدى خطورة ذلك على الأمن الوطني، لأن إسرائيل أصبحت تطمح للتطبيع عن طريق المساومة وهي بذلك متورطة إلى حد كبير في فشل دول الجوار.

---

[1] **عسي عبد القادر**، مرجع سابق.

العامل الخامس[1]:

يتمثل في الإرهاب الذي إستقر بدول الجوار الفاشلة بعد أن تم التغلب عليه في الجزائر وأصبح يتعاون عضويا ووظيفيا مع الجريمة المنظمة خاصة فيما يعلق بالإختطاف مقابل دفع الفدية، وهناك أدلة تثبت تورط الدول الأوروبية في ذلك، لأنه لا يعقل أن تسمح دولة أوروبية لرعاياها بالتواجد في مناطق توصف بالخطيرة ولماذا يتوجه الأوروبيون إلى هذه المناطق التي لا يتوفر فيها الأمن ومعروفة مسبقا أنها تخضع لمنطق الجماعات المسلحة، ومن هنا يظهر التواطؤ الأوروبي لإيجاد حجة يبررون بها تدخلهم في المنطقة مثل التدخل الفرنسي ،ولكن محاربة الإرهاب لا تنتهي بمجرد قتل الإرهابيين بل بالوصول إلى الخلايا النائمة (جماعات الدعم والإسناد) والتي تتمثل في شبكات التجارة بالمخدرات والأسلحة والسجائر والهجرة غير الشرعية فكلها أنشطة يتم عن طريقها تمويل جرائم الإرهاب (مصدر تهديد خطير للأمن الوطني).

[1] **عسي عبد القادر** ، مرجع سابق.

المبحث الثالث : الرهانات الأمنية

تراهن الدولة الجزائرية من أجل تحقيق رهاناتها الأمنية في المنطقة على جملة من التصورات:

1- التصور الجديد لمفهوم الإعتماد الأمني المتبادل[1]:

إن طرح التحالف على المستوى الإقليمي وارتباطه بالأمن توجد أفكاره بشكل مهم في المقاربة الواقعية الجديدة، والتحالف كإستراتيجية سياسية للمحافظة على حالة الاستقرار توجد في مفهوم توازن القوى، حيث يمكن جعل النظام الفوضوي أكثر سلمية والذي يقول للضبط الآلي للمصالح الأنانية بين الفواعل ذات السيادة، ومن هذا المعنى فالمصالح بين الدول تصبح كنتيجة بتكوين النظام الإقليمي على أساس التفاهم وليس القوة.

هذا التطور الجديد للعلاقات الدولية من المبادرة الأحادية باتجاه تكوين نظام تحالفات، حيث يصبح بالإمكان السماح للدول المتخلفة تحقيق مصالحها عن طريق التعاون والعمل الجماعي وبمنطق نفعي بحث، وحسب جوزيف ناي تعتبر الدولة كوسيط بين الفردية والإقليمية التي تمثل المصالح على المستوى الدولي، حيث تبقى الدولي تلعب دورا رياديا رغم أن مكانتها أصبحت أقل أهمية وأقل احتقار في صالح فاعلين جدد كالأفراد والجماعة.

كما أن التشابه في المخاطر الأمنية كالفقر واللاعدالة الاجتماعية وسوء التغذية الذي يمكن أن يمس الأفراد كالبشر في كل مناطق العالم بنفس الكيفية دون ظهور واضح للبعد الوطني دفع بقوة لمراجعة صالحة الأحادية الوطنية كطرف صالح لمعالجة جميع المشاكل الأمنية بما فيها تلك ذات الطبيعة العابرة للحدود والأوطان.

فلقد قاد المفهوم الجديد للأمن وتضمنه الجانب الإنساني الذي وضع في قلب الاهتمام الحقيقي لطرح التساؤل حول المسؤولية الأمنية، حيث أشار هذا المفهوم إلى أن بعض

---

[1] **ظريف شاكر**، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحدياتن و الرهانات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010، ص 120.

التهديدات مصادرها تكون خارج الحدود كالأمراض والفقر والنزاعات المسلحة، لكنها تترك آثارا واضحة على الدول المجاورة نظرا لطبيعة العابرة للحدود لبعض أنماط هذه المخاطر الجديدة، وبهذا ظل العمل الإقليمي وإلى غاية الأدبيات الراهنة محصور بكثرة في الميدان الاقتصادي ويستعمل لغة اقتصادية ومالية كتحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال بهدف بناء تكتل إقليمي قوامه الاقتصاد.

في الإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي تبدو المقاربة الأفضل للاستجابة إلى المشاكل الأمنية كتلك المحيطة بإقليم الدولة الجزائرية وفي هذا الصدد نشير إلى طبيعة هذه الدولة المخول لها مواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات ومدى قدرتها على التكيف مع الظروف الطارئة التي تنتهجها الخصائص العابرة للأوطان لبعض المخاطر التي تكون خارج الحدود الوطنية.

لهذه الأسباب فالسياسة الأمنية المناسبة لا ينبغي أن تقتصر فقط على الاستراتيجيات العسكرية بل التركيز على معالجة تراجع شروط الحياة وتصاعد العصيان الاجتماعي والشك في توظيف الإمكانيات المتاحة وأخيرا الحيلولة دون انتشار فوضى السلاح والجريمة بين المقاتلين الخارجين عن القانون سواء في عصابات الإجرام المنظمة والإرهاب أو المتمردين المطالبين بالانفصال، وذلك بتغطية الفراغ الأمني الذي تتركه هذه الدول الضعيفة أو الفاشلة، فالتحدي الذي طرحه تواجد مقاتلي الطوارئ على الحدود الجزائرية المالية والنيجيرية مثلا سبب مشاكل في المنطقة وأصبحت المعالجة الأحادية لمثل هذه المشاكل غير مجدية في الغالب، على كل حال هذه الأبعاد العابرة للحدود فرضت نفسها بالقوة في حالات وجدت الدولة المنفردة عاجزة عن التصرف.

فإدراك الإقليمية في مجال حفظ الأمن والاستقرار يعتمد على كثافة التفاعل بين الأطراف المعنية للسماح في تقسيم جديد للوظائف بقدر كاف من التأهيل حيث أن الفشل الأمني في عدد من الدول الضعيفة أدى إلى بعض الخيبة داخل المجتمع، وهو الذي قاد في المقابل إلى إستراتيجية مكيفة ومتوازية بطريقة غير تضامنية مع دور الدولة.

من خلال ما سبق فإن التنسيق الجهوي والعمل الإقليمي تحت مبادئ وأهداف مشتركة في سبيل تعزيز الأمن وحفظ الاستقرار في المناطق التي تعاني نقصا في تغطية مفهوم الأمن بكل تفرعاته، حيث تبرز في هذا الصدد المقاربات الإقليمية والإقليمية الجديدة كإستجابة مناسبة لهذه النقائص على مستوى الدول المحدودة من جهة وكرد فعل ملائم للطبيعة العابرة للحدود والأوطان لهذه التحديات من جهة ثانية.

إن مفهوم التضامن الأمني الجماعي "من أعلى" بوجود تعاون من تنسيق عسكري بين الدولة الجزائرية والدوائر الجيوسياسية المحيطة بها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وأمواج الهجرة السرية حتمية في الفترة الراهنة ونظرا لوجود نوع من التنسيق والتشابك بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة من أواسط إفريقية حتى شمالها وهو ما سيقود لا محالة للتصادم بين الإقليمية الدولاتية واللادولاتية حيث أضحت التحديات الأمنية أكثر قابلية للانتشار واختراق الحدود في عدد من مناطق العالم.

ويعرف النظام الإقليمي بأنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد، تربطها عوامل المصلحة والولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على لاشعور بالتمييز، والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصادي ومن خلال هذا يمكن إيجاز شروط أيام نظام إقليمي[1]:

- الجوار الإقليمي.
- وجود مصالح مشتركة تدفع بالتكتل والولاء للنظام الإقليمي.
- الشعور بالتمييز والخصوصية الذي ينبع من إدراك الدولي الأعضاء لانفراد نظامها الإقليمي بهوية منفردة تشكل أساسا للإنطلاق نحو التكامل في مجالات أخرى.

إن الفكرة الجوهرية ترتكز بكون الإقليمية تأخذ مكانا أكثر أهمية في الميدان الأمني حسب "باري بوزان"، "ويفر"، فإذا كانت الحدود الوطنية قد فقدت وظيفتها كفاصل لمختلف المفاهيم والإدراكات والتهديدات الأمنية، وهذا ما يستدعي التجمع على المستوى الإقليمي

[1] **ظريف شاكر**، مرجع سابق، ص 121.

والتخفيف من التركيز على الأصول الوطنية في وقت صعب فيه عدد من المشاكل ومعالجتها بمقاربة أحادية.

ثبت من تجارب الدول الغربية – الاتحاد الأوروبي – أن العمل الجماعي والتنسيق الإقليمي هو السبيل الوحيد للحد من تصاعد التهديدات الأمنية، ومن هذا المنطلق كان للجزائر العديد من المساهمات قاسمها المشتركة هو تعزيز السلم والأمن وضمان الاستقرار على طول حدودها الإقليمية وفي ربوع القارة الإفريقية (الامتداد الإفريقي) من أجل تجاوب سياسة طلب الإعانة الخارجية، يمكننا التطرق للدور الجزائري للحفظ من الانفلات الأمني في المنطقة بعد تصاعد نشاط الإرهاب واتخاذه من مناطق الساحل ملاذا آمنا وخطورة تقاطعه مع عصابات الجريمة في المنطقة وتزايد موجات الهجرة القادمة من جنوب الصحراء ثم المخاطر الكاملة من انفجار النزاعات الخاملة في المنطقة وعلى رأسها مشكل التوارث.

أدركت الدولة الجزائرية وقيادتها أن هناك خطورة تتمثل في تصاعد النشاط الإرهابي والجريمة والنزاع المتفجر بين حين وآخر لمشكلة التوارث في المناطق الساحلية الصحراوية، حيث تأثر الأمن الجزائري في جزءه الجنوبي وذلك لانتقال عدوى اللاأمن من عمق صحراء إفريقيا نحو عمق البلاد في محاولة لإحياء النشاط الإرهابي في شمال البلاد من خلال الانطلاق من القواعد الخلفية في الجنوب حيث إمكانية التمويل بالأسلحة والذخيرة من خلال تجار الأسلحة في المنطقة الساحلية، وهناك أكثر من حادث يؤكد ذلك، ناهيك عن أمواج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء وما تسببه من مشاكل اجتماعية.

لعبت الجزائر دورا مهما في مكافحة مختلف أنواع الجريمة العابرة للحدود وتجلى هذا من خلال اتفاقية الجزائر لمكافحة الإرهاب والوقاية منذ سنة 1999، أو من خلال الاتفاقية الثنائية في مجال تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله، ومن أهم مقرراته مخطط التحرك الذي يسمح بتقوية الإمكانيات المتاحة عن طرق التعاون العبر حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود ودرء احتمالات التقاطع بينها على مستوى الامتداد الإقليمي للدولة الجزائرية[1].

[1] **ظريف شاكر**، مرجع سابق، ص 123.

2- التنافس الدولي في المنطقة وموقف الجزائري من الحضور الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية :

أ - التنافس الدولي في المنطقة :

بالنظر للمعضلات الجيو-أمنية، والتحديات متعددة الأبعاد التي باتت تشهدها المنطقة، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الأمن على عـــدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي، وما زاد من خطورة التهديد هو دخول الطرف الثالث في المعادلة الأمنية، والذي يتمثل في المؤامرة والتدخل الأجنبي، حيث تم الإستثمار في الصراع الإثني والقبلي والديني لإفتعال أزمة بين التوارق ودول المنطقة، وما الحرب التي قادتها فرنسا في مالي إلا بداية لمشاريع تقسيم لدول معينة والسيطرة على ثرواتها الطبيعية، وما إنفصال جنوب السودان إلا دليل على ذلك، وهو ما يطرح عدة تساؤلات تتعلق بالنفوذ الجيو-إستراتيجي للأمن الوطني وراء الحدود، خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية تصدت لمدة طويلة للتدخل الأجنبي في دول الجوار، ولكن التطورات الإقليمية الأخيرة التي عرفتها ليبيا ودول الساحل، أثبت مدى تراجع الدبلوماسية الجزائرية في المنطقة، حتى الإتفاقيات الموقعة بوساطة جزائرية بين مالي والتوارق لم يتم إحترامها، أو تم التراجع عنها بسبب عدم مسؤولية وجدية طرفي النزاع، والتدخل الأجنبي، الذي لعب كل الأوراق السياسية لأجل تحييد الدور المحوري للجزائر، عن طريق محاولة توريطها في مستنقع الساحل، وفي حرب ليست حربها، والهدف الأساسي من ذلك هو الضغط على الحكومة الجزائرية لكي تتخلى عن مبادئ تبنتها في سياستها الخارجية منذ الإستقلال،هذه المبادئ التي أصبحت تعرقل وتضر المصالح الأمريكية والفرنسية والإسرائيلية والمغربية، خاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير، ودعم الشعوب المكافحة، ورفض تواجد القواعد العسكرية على التراب الوطني[1].

[1] **عسي عبد القادر**، مرجع سابق.

لقد شكل موضوع التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، اهتمام العديد من الباحثين في مجال الدراسة نظرا للتهافت الأجنبي على المنطقة وكان أولها التواجد الأمريكي في منطقة شمال إفريقيا باعتبارها القوة الأولى في مرحلة ما بعد 1991، ثم تليها الإستراتيجيات الأوروبية، فإستراتيجية حلف (الناتو) من منطلق أنها أحد أهم الأدوات التي تقوم عليها الرؤية الغربية عامة والأمريكية خاصة، والإستراتيجية الأممية المرتبطة بالتنظيمات الدولية سيما منها منظمة الأمم المتحدة، وكيف تحركت هذه الأخيرة في مرحلة متأخرة وبشكل تابع لا مستقل، وهو ما خلق فجوة كبيرة في كيفية إدراك إستراتيجية التحديات الأمنية بالمنطقة[1].

ب- موقف الجزائري من الحضور الاستراتيجي الأمريكي والفرنسي ضمن الدائرتين المغاربية والإفريقية:

كان للعقيدة الأمنية الجزائرية الرافضة لأي تغيير إقليمي في جوارها دون اتفاق معها أثرا واضحا على المقاربة الجزائرية في التعامل مع الحضور الاستراتيجي الأجنبي (الأمريكي والفرنسي) ضمن الدوائر البرية لأمنها القومي وتتدرج التحركات الجزائرية في علاقتها بالقوى الكبرى ضمن سعيها إلى التفاوض باسم دول المنطقة سواء المغاربية أو الساحلية – الصحراوية.

فمنذ شهدت انفراجا في أزمتها الداخلية، حاولت الجزائر استعادة دورها الريادي في المغرب العربي وإفريقيا بعدما انشغلت طوال عشر سنوات بقضايا أمنها الداخلي، لذا عمدت إلى تحسين علاقاتها مع القوى الكبرى في العالم لا سيما الولايات المتحدة بعد أن أيقنت أن لحضور القوى فوق- الإقليمية ضمن الدائرتين الإفريقية والمغاربية لأمنها القومي تأثيرٌ على التفاعلات الأمنية للمنطقة وأنه يؤدي دورا حاسما في تحديد ميزان القوى الإقليمي، وأنها لا يمكن أن تتفوق على المغرب الأقصى مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في سياق النزاع حول الزعامة الدائر بينهما ما يتعلق بهذه

[1] **عصام عبد الشافي**، من جامعة الإسكندرية، موضوع التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، " موضوع الملتقى الدولي الأول لجامعة 20 أوت 55 بسكيكدة " .

الجزئية الأخيرة، ترى الجزائر أن الشراكة في المجالات السياسية والأمنية يتعين أن تدُعم بإرادة سياسية متبادلة للدول المتوسطية للتضامن، وهذا ما سيسمح بتقوية الديمقراطية ودعم دولة القانون في دول الضفة الجنوبية وتحييد الأنواع الجديدة من المخاطر وفي مقدمتها الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة المهددة للسلم، الأمن والاستقرار في المتوسط.

ولا يرد تأكيد الجزائر على ضرورة احترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها المحلية إلى الموروث الثوري الذي طبع العقيدة الأمنية الجزائرية فقط، بل يوعز أيضا إلى التخوف الجزائري من تدخل خارجي في شؤونها المحلية، خاصة وقت كانت تعُتبرُ عامل تهديد للأمن في المتوسط وأوربا فعلى خلاف جيرانها، استطاعت الجزائر أن تحافظ على عقيدة مستقلة لأمنها القومي ولم توقع على اتفاقيات دفاع مع قوى أجنبية حتى في فترة الحرب الباردة وفي غمرة أزمتها الداخلية.

ويمكن أن ندرج هذا التصور الجزائري في خانة الإجراء الوقائي الموجه بالأساس إلى دول الاتحاد الأوربي التي أرادت الجزائر منها أن تفهم أن انخراطها في مسار شراكة أمنية متوسطية، أو في حوارات أمنية أخرى (مثل حوار اتحاد أوربا الغربية في السابق)، لا يعني مطلقا أنها ستسمح لطرف أجنبي بالتدخل في شؤونها الداخلية، وأن الصلاحية الكاملة في إعادة إحلال الأمن داخل الإقليم الجزائري تبقى مهمة خالصة للسلطة الجزائرية.

الفصل الثالث

المقاربة الأمنية الجزائرية

المبحث الأول : محددات المقاربة الأمنية الجزائرية.

تسعى الجزائر من خلال مقاربتها الأمنية للجزائر إلى تحقيق الأمن لها ولمحيطها الجيوسياسي، حيث تقوم هذه المقاربة على الاعتماد على الدبلوماسية كطريق للتحرك في محيطها المغاربي والإفريقي، خاصة أن جميع حدودها البرية، والتي تصل إلى 6343 كم بالإضافة إلى حدودها البحرية، هي حدود مضطربة إلا أن هذا المسعى تعترضه جملة من المعوقات والتي من أهمها[1]:

1) الصراعات الحاصلة داخل الدولة الواحدة كما يحدث في كل من ليبيا والنيجر ومالي.
2) انتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة.
3) ضعف وعدم استقرار الدول المجاورة التي شهدت منذ بداية الألفية ستة انقلابات (تشاد، وموريتانيا، ومالي، وبوركينا فاسو).
4) انهيار النظام في ليبيا، ودخول البلاد والمنطقة في فوضى السلاح، ومحاولات إعادة بناء ليبيا الجديدة من تحت الصفر.
5) استمرار غلق الحدود مع المغرب منذ 1994.
6) حالة التأهب في إقليم الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو المسيطرة على جزء كبير من الإقليم والمملكة المغربية، وهو النزاع الذي ما زال ينتظر التسوية الأممية، الذي تبنت الإشراف عليه الأمم المتحدة.

لهذا تتمسك الجزائر في تحديد أبعاد مقاربتها الأمنية بالمبادئ التالية:

1) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.
2) تفعيل أساليب الحوار والطرق السلمية، وإبعاد الأساليب العنيفة لفض النزاعات.
3) اعتماد التنمية الاقتصادية للمناطق التي تشهد نزاعات (طوارق مالي وطوارق النيجر).

---

[1] **بوحنيه قوي:** إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، على الرابط : http://www.mohamedzitout. ، بتاريخ 2017/04/20، 14:35.

4) تفعيل التنسيق والتعاون المشترك بين الدول المتجاورة لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الصحراء والساحل، حيث تم إنشاء القيادة المشتركة لأركان جيوش الجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر والتي يقع مقرها مدينة تمنراست في أقصى جنوب الجزائر.
5) الإصرار على مكافحة الإرهاب جماعيا، ومنع انتشاره، والتصدي لمحاولات الدول الغربية دفع الفدية للإرهابيين، وأن لا حوار معهم إلا بالوسائل العسكرية والأمنية.
6) تفعيل مؤسسات الاتحاد الأفريقي، وبالخصوص لجنة السلم والأمن، وكذلك بقية المنظمات الأفريقية الجهوية، لحل مشاكل أفريقيا عن طريق الأفارقة وحدهم، دون إغفال الدعم الدولي للمجهود الأفريقي لكن دون تدخل مباشر.
7) الاهتمام المتزايد للسلطات الجزائرية من أجل التأمين الأمثل للحدود، وذلك بحشد تواجدها على طول الحدود الطويلة للجزائر، وتكثيف الطلعات الجوية، وهو ما أسهم في حماية الحدود للجزائر وجيرانها.
8) تزايد الاهتمام أكثر بالجنوب الجزائري، الذي يمثل أضعف منطقة في الأمن القومي للجزائر وذلك لشساعته من جهة، وللأخطاء التي ارتكبت منذ الاستقلال في مجال التنمية وعدم العمل لإعماره بجزء من ساكنة الشمال، وتمثل ذلك الاهتمام بتقسيم إداري جديد، حيث تم استحداث ولايات منتدبة في الولايات الجنوبية، وتقديم الكثير من الحوافز للموظفين والشركات للعمل في هذه المنطقة الحساسة[1].

- **الجبهة الداخلية**

تتم هذه الإجراءات والتدابير التي اعتمدتها المقاربة الأمنية الجزائرية من أجل توفير الحماية من التهديدات القادمة من كل الجهات، حسم كثير من القضايا على مستوى الجبهة الداخلية، التي طالبها القيادة السياسية برص صفوفها للتصدي للتحديات الخارجية، وعليه؛ فلا بد من:

[1] **بوحنية قوي**، مرجع سابق.

1) التوجه إلى بناء حوار إجتماعي يفسح المجال للمشاركة الفعلية للمواطنين، لبناء مؤسسات وتفعيل دورها عبر المجلس الشعبي الوطني والمجالس الولائية والبلدية والإرتقاء بها إلى حزمة جديدة من الإصلاحات السياسية تعزز دولة القانون والحريات.
2) مصارحة الشعب الجزائري بحقيقة الوضع الاقتصادي المتدهور، وإسناد عمل الحكومة وتقويتها عبر مساندتها من التيارات السياسية الرئيسية في البلاد، تكون مهمتها الأولى وضع برنامج للخروج النهائي من الاقتصاد الريعي، والدخول في الاقتصاد المنتج.
3) الحسم في جميع قضايا الهوية، وضرورة تكفل الدولة بها، حتى لا تستغل من أي طرف كان لضرب الوحدة الوطنية.
4) إعادة النظر في مقاربة الأمن القومي للجزائر، وتكييفها مع التطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية، وتصاعد التهديدات، والتفكير بشكل جدي في التدخل العسكري لضرب والقضاء على البؤر التي تنطلق منها الاعتداءات ضد الجزائر من خارج حدودها.

- على الصعيد الخارجي :

تمكنت القيادة السياسية من إعادة الجزائر إلى مركزها كشريك (للولايات المتحدة وأوروبا) في الحرب على ما بات يعرف بالإرهاب، وفي المقابل وافقت هذه القوى وبالخصوص الإدارة الأمريكية على بيع تجهيزات تكنولوجية عسكرية للجزائر، بما فيها نظارات الرؤية الليلية، لمحاربة الجماعات المسلحة، وهي دلالة على أن الجزائر لم تعد تعتبر " مشكلة فرنسية " كما كان في السابق على الصعيد الدولي.

وساعد التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، وكذلك ساهمت بشكل لافت في تغيير الصورة التي كانت تميز الجزائر في الساحة الدولية.

غير أن الأزمات الجديدة التي تعيشها الدول المجاورة للجزائر تبدو عصية على الحل وهو ما يحتم إعادة قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي، وذلك عبر تصميم رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية تراعي المتغيرات والمعطيات الجديدة التالية:

– أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال، أن التدخل الأجنبي يتحالف عضويا ووظيفيا مع جماعات الجريمة المنظمة، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، ويقينها أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلا وانطلاقا من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود والتنسيق فيما بين الدول الإفريقية ، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة وهي تشارك بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة وبالخصوص الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006)، ومكافحة غسيل الأموال، ولقد ساهمت هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفان فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد، كما أنه أضفي الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة والمجتمع.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الاستخبارية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات والتكتيكات والأهداف ولذا فإن تفكيك تنظيم القاعدة، بوصفه شبكة غامضة ومبهمة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعاته والتشكيك في مرتكزاته العقائدية وفي الواقع، وإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا

ومنطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية والدولية.

يعتقد كثير من الباحثين في شأن الأمن الجزائري أن الديبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة قراءة سياسية وأمنية، وهذه القراءة يجب أن تشمل المنظومات التالية:

- إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تستجيب لوزن الدولة الجزائرية وقدرتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا خصوصا في مرحلة الإشعاع الدبلوماسي (مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي).
- إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تعطي الجيش الجزائري حق التدخل وتتبع فلول الجماعات الإرهابية والتهديدات الصلبة المتأتية من خارج حدود الدولة، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الخروقات .

إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي يقوي الجيش الجزائري ويضمن احترافية أكبر في ظل الإنعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر، بما يكفل تقوية المنظومة الدفاعية الوطنية وفق آلية تضمن سلامة الحدود الجزائرية من التهديدات الصلبة والناعمة.

1- السياسة الخارجية للجزائر :

تعتبر السياسة الخارجية لأي دولة هي أحد الجوانب الرئيسية في نشاطها، وهي تعبر عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات، وبالتالي فأنه يمكن القول أنها تدل على جملة الأهداف الوطنية التي تسعى أي دولة لتحقيقها أو المبادئ العامة التي تتحكم في ردود أفعال الدولة على الظروف الدولية أو هي النشاط السياسي لصانع القرار الرامي إلى التعاون مع البيئة الخارجية بما يخدم المصالح الوطنية ويترجم ذلك في مجموعة من الاستراتيجيات والقرارات التي تشكل سلوك الدولة مع محيطها الخارجي والملاحظ أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للسياسة الخارجية، وهناك فرق بين صناعة السياسة الخارجية التي هي مجمل النشاطات والجهود التي تفضي لوضع التصور أو الإطار العام لتحرك الدولة والمجتمع على الصعيد الخارجي، من حيث

الأهداف والمبادئ والتوجهات العامة، أما اتخاذ القرار فهو يعني المفاضلة أو الاختيار بين عدة بدائل متاحة في ضوء تقدير الإيجابيات والسلبيات لكل بديل، ومدى ملاءمة البديل المختار للظروف الداخلية والخارجية، ولكل دولة منطلقات ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية فما هي مبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية؟

أ- محددات السياسة الخارجية الجزائرية:

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، ويرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيما يلي، الثقافة السياسية، مستوي التحديث، النسق الدولي، "ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي، تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية"[1] ، ومن أهم هذه المحددات:

- العوامل الاقتصادية :

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الاساسية في قوة وغنى الدول[2] (02)، وهي "مصادر الطاقة " والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها

---

[1] **وهيبة دالع** ، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008 . 8 .

[2] **غضبان**، المدخل للغلاقات الدولية، عنابة : دار العلوم ، 2007 ، 273.

من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات البحث عن إمكانات التحكم في القوة ونظم تنوعها وانتاجها، وتتأثر هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الإقتصادية[1]، إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة لها.

- عوامل سياسية واجتماعية :

تعتبر الثقافة السياسية والتنشئة الإجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر هذه الثقافة على التوجه العام للسياسة الخارجية[2]، كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع (أو معظمهم على الأقل) في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فهو يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل المشاكل والتاعب للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع قوى الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن تصوره للتدخل الخارجي هو تصور سلبي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، وعليه إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين

---

[1] **السيد سليم** ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت :دار الجيل، 2001 ، ص34.

[2] **السيد سليم**، مرجع سابق، ص 19.

خارج الإقليم الوطني، هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية.

إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب قيمي وديني وفي الأوساط الرسمية كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجبهة البوليزاريو[1].

ويمثل البعد الإجتماعي بكل مكوناته في الجزائر، والذي يعتبر عن وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة، كما يعتبر التجانس المجتمعي – في هذا المجال – والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، وتتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها محكوما، بوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في القبول والتفاهم وفي الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية فيه تتشابه إلى حد بعيد لأنها تنبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري أمام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي، لكنها لم تفلح في

[1] **العايب سليم**، الدبلوماسية الجزائرية في ظل منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 16

ذلك، حيث وجدت معارضة على كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية[1].

2- سمات السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئها :

تبنت الجزائر مبادئ ثابتة في سياستها الخارجية، وهي متبناة في معظم المنظمات الإقليمية والدولية، كالأمم المتحدة والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي وريث منظمة الوحدة الإفريقية، وهي المبادئ التي تقوم عليها علاقات حسن الجوار، كما اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من السمات التي ظلت لصيقة بها، سواء كانت أثناء الثورة التحريرية أو فيما بعد الاستقلال، والتي أصبحت تفسر العديد من سلوكيات الجزائر إزاء العالم الخارجي، ويرجع تبنيها إلى التقاليد الثورية والتجارب الخاصة بالسياسة الداخلية للبلاد خلال الستينات والسبعينات، كما ترجع كذلك إلى تجاربها مع محيطها الخارجي خصوصا العالم النامي.

وتقوم هذه السياسة على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي 2016 في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة من المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر المبادئ التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي، وقد جاء هذا الوصف في أواخر سنة 1981 حيث ورد في خطاب الأمة الذي وجهه رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد لنواب المجلس الشعبي الوطني سنة 1981، "أنه على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي،

[1] أحمد مفتي وسليم ، دالع وهيبة، مرجع سابق، ص 19

إن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق، ولا بد من أن نعطيه التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة تعاون مثمر لصالح الشعوب وتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم المنطقة بوجه خاص، علما بأن الضمانات الأكثر أهمية لتحقيق هذا الهدف تتمثل في التخلي عن كل أسباب التوتر، والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال.

أ- ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار:

الجزائر ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها، فإنها تجد في ضبط هذه الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد نيل الاستقلال، هذا السعي الحثيث لضبط حدودها وتعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود[1].

ب- مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

إلى جانب المبدأ الأول لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، تم إعطاء مبدأ التعاون مع دول وفيما بينها أهمية كبرى، وتقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد "تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعات المحلية أو السلطات

[1] **العايب سليم**، الدبلوماسية الجزائرية في ظل منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 20

الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات واتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول".

وتطبيقا لهذا المبدأ وفق هذا التصور فإن الجزائر وقعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول ، هكذا فإن الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون والذي من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر[1].

ج- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يعد عنصر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها موقفا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون إيجابي، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقات حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبيل وأثناء الثورة التحريرية، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، بحيث يرتبط في التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا[2].

---

[1] حسب ما تقرره المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري.

[2] **العايب سليم**، نفس المرجع السابق، ص 36

المبحث الثاني: المبادرات السياسية والدبلوماسية.

1- الدبلوماسية الجزائرية

وتتجلى أهمية الدبلوماسية في كونها تشكل الوجه التنفيذي لمخطط السياسة الخارجية، ذلك أن نجاح أي خطة للسياسة الخارجية لأي دولة يتوقف على نوعية وكفاءة دبلوماسية لذلك يعتبر الكثير من الباحثين أن نجاحها الدبلوماسية يتوقف على مدى سيرها وفق مبادئ قويمة تضمن لها تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وذلك في إطار رسمي يعمل ضمنه، إذ ينصرف في أية دولة إلى العديد من المسائل والقضايا المتشابكة والمتداخلة، والتي تهم الدولة في السعي لتحقيق أهدافها في المجال الخارجي، وهذا عبر أنواع من الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف والمرتبطة بنشاطات القمم والمؤتمرات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وحتى الهجينة منها، والشعبية.

- تعريف الدبلوماسية الجزائرية:

قد يتصور أن الدبلوماسية الجزائرية نشطت منذ نيل الجزائر استقلالها، وبحصولها على كيان معترف به أخذت تفعل نشاطها الدبلوماسي، إلا أن ذلك سيتضح من خلال معرفة المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية واهم المحطات التاريخية التي ساهمت في بلورة وتشكل الدبلوماسية الجزائرية بصورتها التي نراها اليوم، تتمثل هذه المراحل في:

- أولا: مرحلة الدبلوماسية الهجومية(*).
- ثانيا: مرحلة الدبلوماسية الدفاعية.
- ثالثا: مرحلة الدبلوماسية الدفاعية الهجومية.

(*) تصنيف العمل الدبلوماسي إلى عمل هجومي بسبب تركيز الجهاز الدبلوماسي على الاستفادة من المعطيات الدولية، لإبراز قدرات وإمكانيات الدولة على الصعيد الخارجي،ـــ أما عن الدبلوماسية الدفاعية فهي نوع من الدبلوماسية تكون فيه الدولة في موقف متأزم داخليا وخارجيا يحتم عليها تبني آليات معينة للدفاع عن مركزها على الساحة الدولية وفي الغالب تلجأ الدول إلى المزج بينهما لتحقيق نتائج اكبر وخلق مرونة في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

أ- مرحلة الدبلوماسية الهجومية:

وعرفت هذه المرحلة في الفترات التالية: 1954-1965 / 1968-1975 /1979-1988 .

سعت الدبلوماسية الجزائرية في هذه الفترة إلى التعامل مع معطيات السياسة الدولية، ومحاولة التأقلم معها، ومن ثمة العمل على توظيفها لقدر الإمكان[1].

حيث مرت فترة 1954-1965 بتفاعلات عميقة في نضال الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية للتعريف بالثورة وأهدافها خارجيا، فكانت المفاوضات، والاتصالات بين الجزائر وفرنسا والتي كللت بانتزاع الاستقلال، وانتزاع اعتراف فرنسي وعالمي بهذه الثورة.

كما مثلت أحداث 19 جوان 1965 نقلة نوعية على مستوى المجتمع الجزائري وقيادته، حيث تغير سلوكه، ونمط تفكيره لاسيما على المستوى الخارجي وكانت فترة 1968 – 1975 أهم مرحلة هجومية في الدبلوماسية الجزائرية وذلك لعدة اعتبارات لعل أهمها:

1. أصبحت الجزائر إضافة إلى بعض الدول ــ من قادة العالم الثالث ــ والصانعة لقراراته، كما كانت تصورها الكثير من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث حيث كانت تنادي بحقوق هذا العالم وتدافع عنها وقد شهدت هذه الدبلوماسية رواجا عالميا في إطار نشاطها داخل حركة عدم الانحياز.

وتعزز دور الدبلوماسية الجزائرية وسمعتها الطيبة والواسعة مع انعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1986 [2].

كما تعزز بفعل موجة التأميمات التي مست ثرواتها والتي تأثرت بها العديد من الدول واتبعت نهجها، ثم توجت هذه الدبلوماسية بأكبر تجمع في العالم دعت إليه الجزائر لمناقشة

---

[1] **محمد بوعشة**، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الايريتيرية، (الجزائر: دار الجيل، 2004)، ص 32.

[2] **محمد بوعشة**، المرجع السابق، ص 33.

قضية المواد الأولية على مستوى الأمم المتحدة عام 1974 ، والذي توج بالإعلان عن ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جيد أكثر توازنا.

والفترة الثالث: 1979-1988 كانت ذات أهمية كبيرة، حيث شهدت الجزائر أزمة كبيرة مع تفجر قضية الصحراء الغربية، وكان على الجزائر العمل لكسب مواقف مؤيدة لموقفها تجاه هذه القضية، وحتى لا تؤثر هذه الأزمة على موقع الجزائر إفريقيا، وعالميا، سعت السياسة الخارجية الجزائرية بكل وسائلها إلى التقرب من الدول التي تسمى بالمحافظة لوزنها العددي في القارة وذلك رغبة منها في أن تؤيد موقفها الداعم للقضية الصحراوية وقد تمكنت من:

1) تحييد تونس عبر اتفاقيات الايخاء والوفاق الموقعة في مارس 1983.

2) تحييد مصر بعد الاتفاق على برنامج عمل يوازن على ما يبدو بين اتفاقيات كامب ديفيد[*] والسياسة الإفريقية الجديدة التي تبنتها الجزائر في علاقتها بتقرير مصير الشعب الصحراوي، وذلك على الرغم من أن العلاقة الدبلوماسية كانت مقطوعة بين البلدين بسبب توقيع مصر اتفاقيات صلح مع الكيان الصهيوني.

3) التقرب من نيجيريا والتي لعبت دورا هاما في انضمام الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982.

4) العمل على تحسين العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة بعد نجاح الجهود الدبلوماسية الجزائرية في قضية الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية بطهران.

5) تحسين العلاقات مع فرنسا، والعمل على تقارب وجهات النظر في القضية الصحراوية، وقد حدث تغير ملموس في موقف فرنسا من المغرب حيث لم تعد تؤيده بشكل علني وواضح كما كان عليه الحال في عهد الرئيس الفرنسي Giscard D'estaing [1].

---

[*] كامب ديفيد: هي اتفاقية السلام التي وقعت بين مصر وإسرائيل عام 1979.

[1] **محمد بوعشة**، المرجع السابق، ص 35.

ب- مرحلة الدبلوماسية الدفاعية.

كما كان الحال بالنسبة للدبلوماسية الهجومية، فقد عرفت كذلك الدبلوماسية الجزائرية مرحلة دفاعية وتنقسم هذه الأخيرة إلى 3 فترات هي:

- **1965-1968:** ما ميز هذه الفترة هو حدوث تصحيح تاريخي، لتعود الجزائر إلى نشاطها الخارجي المعهود، وكان الهدف من هذا النشاط، هو إعادة كسب الشرعية للنظام، فاستقبلت الجزائر لقاء مجموعة الـ 77 عام 1967 ثم مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1968.
- **فترة 1975-1979:** عملت الجزائر على زيادة نشاطها الدبلوماسي لصالح قضية الصحراء الغربية، إلا أنها وجدت نفسها في عزلة دولية، بسبب دفاعها عن هذه القضية حيث عملت فرنسا على محاصرة جهودها، والضغط على الدول الإفريقية الفرانكفونية من اجل تأييد الطرح المغربي بخصوص هذه القضية.

وقد برزت هذه العزلة بشكل جلي في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد بالخرطوم عام 1977. ولأن الدور البارز في العمل الدبلوماسي كان لرئيس الجمهورية آن ذاك وهو هواري بومدين، فإن مرض هذا الأخير اثر على مؤسسات الدولة، بما فيها الجهاز الدبلوماسي.

- **أما في فترة 1988-1999:** شهدت الدبلوماسية الجزائرية اخطر وأطول مراحلها، حيث دامت قرابة 11 سنة، وقد تحول النشاط الخارجي فيها ــ خاصة ابتداء من عام 1992 ــ إلى مجرد رد فعل عما يقال هنا وهناك عبر العالم في علاقته بالأزمة الجزائرية الداخلية، وبقيت الجزائر في موضع المدافع، وأحيانا المتفرج على الانتقادات والحصار الدولي الذي ضرب عليها[1].

وقد شعر بهذا الحصار حتى المواطن العادي الذي كان ينظر إليه وهو في دول أجنبية نظرة الشك والريبة، واستمر هذا الحال حتى عام 1999، ومجيء رئيس جديد للجزائر.

---

[1] **محمد بوعشة**، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. ص 145-179.

ج- مرحلة الدبلوماسية الدفاعية-الهجومية (1999...).

دخلت الجزائر منذ أحداث أكتوبر 1988 وضعا لم يسمح لها بأداء نشاطها الخارجي المعهود، أي نشاط يتفاعل مع الأحداث، ويعمل على تقديم مقترحات بشأنها، حيث شكلت أحداث أكتوبر 1988، وتفاعلاتها ثم تحولها إلى الأزمة الكبرى ابتداء من عام 1992، عائقا كبيرا لم يسمح للنشاط الدبلوماسي بمواصلة مسيرته القوية.

وبقي الوضع على ما هو عليه حتى عام 1999 مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة حيث تغير الأمر بسرعة نحو زيادة النشاط الخارجي على المستوى العالمي وذلك بالتركيز على أمريكا وأوروبا، وبالأخص إفريقيا، وكان يقود هذا الجهاز الدبلوماسي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة[*]، شخصيا حيث عمل على إخراج الجزائر من العزلة، وعودتها بقوة إلى الساحة الدولية.

2- نشاط الدبلوماسية الجزائرية

تشكل الدبلوماسية أحد الإبعاد الحركية التي تستخدمها الدولة وتوظفها في تحقيق الأهداف الأساسية لمصالحها الوطنية سواء ما تعلق بها بالتمثيل أو الحماية أو الوقاية أو التفاوض فالدبلوماسية هي فن وفلسفة هادفة لبناء سلم دونما التنازل عن الحقوق السيادية للدول في ظل عالم يتميز بالتعقيد والتشابك والاعتماد المتبادل وتنامي التهديدات والمخاطر الأمنية عالميا وجهويا [1].

فبالنظر للتحول في بنية النظام الدولي الذي لم يعد مكونا حصريا من الدول، بل أيضا من وحدات غير دولتيه، وغير حكومية يتنامى تأثيرها على التعاون والتفاعل الدوليين كما أن القواعد المحورية المعرفة للشخصية القانونية للدولة التي أعملت منذ مؤتمر وستيفاليا سنة

---

[*] ولد عبد لعزيز بوتفليقة بتاريخ 02 مارس 1937 بمدينة وجدة المغربية، دخل مبكرا الخضم النضالي في الثورة الجزائرية، تقلد عدة مهام أثناءها، عين بعد الاستقلال وزيرا للشباب والسياحة 1963، ثم وزير للخارجية عام 1979 خلفا لمحمد خميستي، استقال بعد مجيء الشاذلي بن جديد للسلطة، ثم عاد سنة 1988، انتخب عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عام 1989 شارك في الانتخابات الرئاسية عام 1999، وفاز بها بنسبة 73 % ، يبقى الرئيس الحالي للجزائر بأربع عهدات رئاسية ممتالية، آخرها سنة 2014.

[1] **د. أمحند برقوق**، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر) والمعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية).

1648 قد تراجعت قيمتها الوظيفية بالنظر لتعقيد التفاعلات وتداخل المصالح في ظل تحول الحدود من اطر مانعة إلى حدود مائعة، وهذا ما جعل مبادئ السيادة والتساوي القانوني للدول ومبدأ عدم التدخل قيم قديمة – مجددة، بشكل كيف معها المحتوى العملياتي للقانون الدولي[1].

ولقد أصبحت السيادة قيمة وظيفية مغايرة للمادة (7/2) من ميثاق الأمم المتحدة بإقرار مجلس الأمن للتدخل الإنساني الديمقراطي (هايتي 1994) وأيضا تبني أولوية الإنسان على الدولة، أي تغليب حقوق الكينونة الإنسانية على السيادة الدولتية عندما تتعارض وهذا ما جعل طبيعة التفاعلات غير محددة حصريا وطنيا. كما أن تداعياتها أصبحت تهم المجالات الخارجية أيضا (جهوية، تحت جهوية أو حتى عالمية.

كما أدى التحول في طبيعة التهديدات والمخاطر الدولية بعد أن أصبحت عبر وطنية وليست عسكرية بالضرورة إلى إعادة بناء المحتوى المعرفي وألعملياتي للأمن ... فلم يعد أمنا دوليا بالمعنى الصلب (مادي –عسكري) بل أيضا لينا (اقتصادي، ثقافي بيئي ...الخ) ... خاصة وان اغلب المقاربات الأمنية النقدية تقر بتنامي التهديدات والمخاطر اللاتماثلية من هجرة سرية، جريمة منظمة، المتاجرة بالمخدرات، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، الإرهاب، المتاجرة بالبشر، المتاجرة بالأعضاء، التهديدات البيئية ... وكذلك تلك الناجمة عن الفشل المحتمل للدول. أن التعامل مع كل هذه التهديدات الاتماثلية يقتضي تبني ديبلوماسية وقائية بل وحتى إنسانية للتعامل بصفة إستباقية مع الأزمات أو لتسيير تداعياتها على امن الإنسان.

وعليه كثيرا ما وصفت الديبلوماسية الجزائرية على أنها القلب النابض للدولة وبأنها المساهمة في بناء الأمن الدولي من خلال حالات الوساطة الكثيرة التي قامت ولذلك وصفت الجزائر بدولة المبادئ والسلام[2].

وما يضفي مصداقية على دور الجزائر الديبلوماسي هو انتمائها لكل البناءات العضوية الجهوية (اتحاد المغرب العربي، الجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي الاتحاد الإفريقي) ... وكذلك المنظمات البرلمانية والوظيفية والعالمية والأمم المتحدة

---

[1] **أمحند برقوق**، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

ووكالاتها. كما إن الجزائر عضوه نشطة وفعالة في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن الجزائر مشاركة في كل الحوارات عبر الجهوية (إفريقيا- الصين، العالم العربي- أمريكا اللاتينية، اروبا- إفريقيا) ... ومشاركة أيضا في البناءات التفاعلية في المتوسط (الشراكة الاوورومتوسيطية والحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، ومن اجل جعل التنظيم الدولي والتفاعلات الدولية أكثر عدالة .

ولقد سعت منذ 1974 إلى العمل على إصلاح النظام الاقتصادي الدولي (بدعوتها لبناء نظام اقتصادي دولي جديد) لتمكين دول العالم الثالث، من أن تنتقل من حالة التبعية المرضية والاستدانة البنيوية إلى حالة القدرة على تحريك دواليب التنمية تفعيلا لمبادئ التضامن لدولي والحاجة إلى الاستقرار بالتنمية.

وبهذا تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 من كسر طوق العزلة المفروضة على الجزائر خلال عشرية الإرهاب ونجحت في استعادة مكانتها الطبيعية، على الصعيد العالمي ولقد تميزت الدبلوماسية الجزائرية بحضورها القوي والفعال في شتى المحافل الدولية، كما ساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح، وإشكالية التنمية وحماية البيئة وحوار الحضارات في صميم هذه التحولات العميقة بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلى إعادة تنشيط هياكلها على الصعيدين المركزي والخارجي، قصد التكفل بصورة أفضل بحماية مصالح الوطن الجيوستراتيجية والاقتصادية والاستجابة لاهتمامات الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، وذلك عبر عدة مستويات منها وأصعدة.

- على مستوى ترقية دور منظمة الأمم المتحدة :

أصبحت الجزائر في الوقت الراهن شريكا لا يمكن الاستغناء عنه في المفاوضات الدولية، فمنذ سنة 2000 تم تمثيل بلدنا 05 مرات من طرف رئيس الجمهورية ، في اشتغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، نذكر منها قمة الالفية المنعقدة في سبتمبر 2000 والقمة الدولية في 2005 المخصصة لإصلاح هيئة الأمم المتحدة

- عضوية الجزائر في مجلس الأمن :

لقد انتخبت الجزائر عضوا في مجلس الأمن سنة 2003 فكان ذالك تكريسا لاستعادة الجزائر مكانتها على الساحة الدولية، ونوعا من الاعتراف بمساهمتها الفعالة في مسار الإصلاح الجاري حاليا لمنظمة الأمم المتحدة، والذي تتمثل أولى مراحله في إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لتعزيز السلم في ضبط إستراتيجية واضحة لمكافحة الإرهاب عبر العالم .

لم تنفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب ولقد ساهمت بفاعلية كبيرة في إطار المنتدى المتوسطي، لحث الدول المشاركة فيه على تبني موقف موحد ضد الإرهاب كما دعت أيضا إلى إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب ولمكافحته على الصعيد الإفريقي والعربي والإسلامي، ولقد توحدت تلك الجهود بتأسيس المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، ومقره بالجزائر العاصمة .

3- دور الجزائر في استتباب الأمن في العالم :

يعتبر توطيد أسس السلم في العالم من أكبر الرهانات التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها لذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية، وتندرج مساهمة بلادنا في هذا المنظور :

- إيفاد الملاحظين للمشاركة في عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الأمم المتحدة في النزاع بين الحبشة وأريتيريا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- نجاح مساعي الصلح لفض النزاع الأثيوبي الأريثيري والنزاع بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق، إن اتفاق الجزائر المبرم في 04 جويلية 2006 لإحلال السلم والأمن والتنمية في إقليم كيدال، لدليل ملموس على عمق التزام الجزائر بقضايا منطقة الساحل التي تمثل في نظرها نطاق أمنيا ومنطقة حيوية، ويندرج في هذا المنطق نفسه

خوض الجزائر على تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، والتوصل إلى حل الصراع العربي الإسرائيلي، على أسس عادلة ونهائية.

4- منطق الامننة الإنسانية والديبلوماسية الجزائرية[1] :

يشكل منطق الامننة الإنسانية احد المحاور الجديدة في العلاقات الدولية وذلك بتبني تصور لا تماثلي للتهديدات والمخاطر بارتباطها ببقاء كينونة الإنسان وغلبة منطقه من الحاجات والأولويات ...، الحق في الحياة أعلى من منطق الدولة ....، وهذا ما جعل الجزائر تولي اهتماما أيضا للقضايا الإنسانية خاصة ما تعلق بحل أزمات البناء السياسي مثل الوساطة في حل قضية التو ارق (1996 2006 2007) أو المساعدة الإنسانية بالتعامل مع تداعيات اللااستقرار والأمن .

ومن جهة أخرى، تقوم الجزائر منذ مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بالعمل على خلق إجماع دولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، وذلك اعتبارا بان هذه الظاهرة المرضية والإجرامية تشكل تهديدا دوليا وعبر وطنيا لا تعترف لا بالحدود ولا بالدين ولا بالثقافة ولا بالعرف...، فهو تهديد غير تماثلي ينتقل عندما تغيب استرتيجية واضحة المعالم ودقيقة المحتوى، لذلك دعت الجزائر التي عانت على مدار أكثر من 15 سنة من هذه الظاهرة إلى ضرورة بناء معاهدة دولية شاملة لمكافحتها، وقائمة على تعريف يفرق فعلا بين الإرهاب والمقاومة.

فبالإضافة إلى هذا التهديد، فالجزائر منظوية تحت كل الأطر المنظمة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية من جريمة منظمة، مخدرات، وفي المتاجرة في الأسلحة الخفيفة. كما ساهمت أيضا في بناء تصورات متوازنة إنسانية في التعامل مع مسائل الهجرة والهجرة السرية من إفريقيا وإلى اروبا.

فالجزائر بدبلوماسيتها النشطة تعمد بمنطق قوامه المصلحة الوطنية , القانون الدولي, المبادئ والسلام، فهي تسعى منذ 1958 لتحقيق عالم أكثر أمنا ومجتمعا دوليا أكثر

[1] **د. أمحند برقوق**، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، نفس المرجع السابق.

استقرارا وتنمية[1]، ولكنها في الوقت نفسه مطابة باشتراف مستمر ومبني على مراعاة تسارع الأحداث الدولية التي يمر بها عالم اليوم، حتى لا تفاجئها الأزمات، وحتى تكون في مستوى التفاعل الإيجابي مع تطوير مفاهيم الإستراتيجية والقيم الأمنية التي يتطلبها الأمن الإنساني المنشود على المستوى العالمي.

[1] **د. أمحند برقوق**، مرجع سابق.

المبحث الثالث : المبادرات التنموية :

لقد أدت التغيرات الإقليمية الراهنة إلى إحداث تأثيرات متعددة على استقرارا الدولة الجزائرية، بدا يؤثر سلبا على كيان الدولة كوحدة رسمية في التحليل، بالرغم من انعكاساته السلبية أيضا على الأفراد، بمعنى أنه ارتبط كتهديد لأمن الدولة القومي أكثر من أمن الأفراد، لذا في هذا المبحث التطرق لمتغير أو تهديد يمس أمن الأفراد مباشرة باعتبار الفرد هو منطلق مستوى التحليل، ويتمثل هذا التهديد في مدى توفر مؤشرات ما عرف بـــ" الحكم الرشيد والتنمية المستدامة" والتعامل معهما كمطلبين ضروريين يجب توافرهما داخل الدول لتحقيق أمن واستقرار الأفراد بالدرجة الأولى، وكذلك أمن الدولة وتماسكها داخليا تماشيا مع المستجدات والتحولات التي عرفها النظام الدولي في الآونة الأخيرة.

1- التأصيل المفاهيمي والنظري لـــ "الحكم الرشيد والتنمية المستدامة."

أ- تعريف الحكم الرشيد:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قديم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: "عملية صناعة القرار، والعملية التى يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات"، جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفى على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم، بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم[1].

وكان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل ضمن ميادين الدراسات السياسية، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية، خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول ظاهرة العولمة وظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه

[1] **يسرى مصطفى**، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: htmhttp://www.aqlem.com/article525 .

في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات[1].

ويشار كذلك للحكم الرشيد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، لالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدفه المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، وغير قابلة للانتقاد أحيانا، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجاله ويشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساندة المسيرين، التسيير[2].

والملاحظ أنه بالرغم من اختلاف مفاهيم هذا المصطلح غير أنها تتفق ضمنيا في أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والموطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأنه يعني تحديدا في سياقه السايسي أنه: (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف المؤسسات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم) [3].

ب- التنمـــية المستديمـــة:

- المفهوم العلمي:

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فثم ما يزيد على ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن لم تستخدم جلها استخداما صحيحا في جميع الأحوال، وعموما ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" وعرف قاموس ويبستر هذه التنمية على أنها

---

[1] **عبد الحميد الزيات،** التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

[2] **الأخضر عزي وجلطي غالم** ، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21.

[3] **حسن كريم:** مفهوم الحكم الصالح ، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون): **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004، ص97 .

تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا وعرفها وليم رولكزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي بتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[1].

والجدير بالذكر أن أهداف التنمية المستديمة: تكمن في، تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، واحترام البيئة الطبيعية، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وتحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد، وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع.

ومن أهم مبادئ التنمية المستديمة، استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، والمشاركة الشعبية، وعليه فالتنمية المستديمة تبنى على تفعيل علاقة الإنسان بالأرض، وحسن تمكينه من الإفادة منها، بعقلانية ورؤية تحافظ على استمرارية الوجود البشري، وتساعده في حسن التدبير لتحقيق أمنه الذاتي، حتى يسمو إلى مكانة الكرامة والإبداع، ويتمكن من المشاركة الحقيقية في صياغة السياسات والإستفادة منها[2].

وتؤدي العوامل الداخلية دورا مهما وأساسيا في تفعيل هذه السياسة وبالخصوص في الجزائر والتي من أهمها:

ـ تحقيق التنمية الإقتصادية:

تتمثل أهم العناصر الأساسية الكفيلة بتسريع وتيرة التنمية وتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر في النقاط التالية[3] :

– الإستغلال الأمثل للموارد البشرية، بحيث أن التزايد السكاني الذي تعرفه الجزائر لا يعتبر عائقا أمام التنمية، بل هو أداة غير مستغلة إذا ما قيست بحجم الموارد المتاحة،

---

[1] **عثمان محمد غنيم ود. ماجدة ابوزنط**، التنمية ألمستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع–عمان– الأردن 2010.

[2] المرجع نفسه، ص

[3] **عبد السلام قريقة**، دور الجزائر في إطارها المغاربي، مرجع سابق، ص40

خاصة أن الموارد البشرية فيها تتميز بإرتفاع نسبة الشباب، وتحتاج الى سياسة سكانية ترتكز على ديموقراطية الحياة العامة ، أي مساهمة معظم السكان والمواطنين في التنمية وتقليص الإختلافات، وتحقيق المصالحة بين مواقع التجمعات السكانية وذلك بتقليص الفوارق بين فئات المجتمع، وإحداث التوازن الهيكلي بينهما كما تتطلب الموارد البشرية إستراتيجية عامة لتنميتها من حيث تحسين المستوى التعليمي، بواسطة ضبط منظومة تربوية متكاملة وناجحة والإهتمام بالبحث العلمي وجعل الجامعة محورا يقوم عليه كل تطور، وتتضمن هذه الإستراتيجية كذلك ترقية الخدمات الصحية وتنظيمها ، وتحسين نظام الحماية الإجتماعية .

إن إعادة النظر في تسيير الإمكانات البشرية، ضرورة قائمة على التنمية الشاملة للعنصر البشري، من خلال الإهتمام بالطاقات والمهارات التي يمكن استغلالها في الإنتاج السلعي والخدماتي، ولا يكون هذا إلا بإعداد الرصيد البشري، وذلك بتحسين الظروف الإجتماعية والعلمية اللازمة للإبداع والبحث محليا وفتح المجال أمام الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج للمساهمة في التنمية، وحتى تتمكن الجزائر من تجاوز أزمتها الإقتصادية الحالية ، يجب أن تسعى إلى تنمية القطاعات المساهمة في امتصاص البطالة، والحد من تفاقمها وتخفيض مستوياتها وذلك بالإعتماد على الفضاء الداخلي وخلق ديناميكية محلية، تستغل فيها الموارد والإمكانات وفق ما تقتضيه التركيبة الإجتماعية، وتماشيا مع المعطيات الإقتصادية.

وفي هذا الإطار تعتبر التنمية الريفية مجالا حيويا لإستيعاب اليد العاملة بإعتبارها العنصر الأساسي لقطاع الفلاحة، ويكون ذلك بمساعدة المستثمرين وتقديم التسهيلات للفلاحين، وتوفير عوامل الإنتاج وتطويرها كما تعتبر الصناعات المتوسطة والصغيرة بديلا ناجحا عن الصناعات الكبرى التي أظهرت الدولة إخفاقا في تيسيرها في مرحلة التخطيط والإشتراكية .

– القيام ببرامج التطهير الإقتصادي، لأن أساس أي تطور إقتصادي يكمن في احترام المبادئ العامة، التي تجعل العمل مقدسا والعدالة هدفا، وهوما يجب ان تصبوا إليه الدولة في

سياستها، وذلك بتحفيز العمال، ومحاربة التهرب الجبائي والتصدي للنشاطات الطفيلية الغير مشروعة، كما أن الإصلاح الإداري ضروري للقضاء على العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين الخواص، وعاملا مساهما في استرجاع الدولة لمصداقيتها وفعاليتها .

– تنمية القطاع الفلاحي، بحيث يكتسي الأمن الغذائي المرتبط اساسا بقطاع الفلاحة،اهتماما جوهريا في سياسات الدول، لأنه يساهم في استقلال الدولة وتحقيق سيادتها، لذلك أصبح الإهتمام بالمجال الزراعي من أولويات الجزائر، حتى تقلص من تبعيتها الغذائية للخارج، إن تحقيق تطور زراعي في الجزائر يتطلب تحريك الآلة الإنتاجية من خلال تشجيع الإستثمار الفلاحي وتسوية المشاكل القانونية المتعلقة بالعقارات الفلاحية وتجسيد البرامج التعلقة بالري وإصلاح الأراضي وإدخال التقنيات العلمية على وسائل الإنتاج والعمل، إذ تعتبر هذه العوامل كفيلة بتحقيق الإكتفاء الذاتي للدولة، مما يؤدي إلى احتلال مكانة مهمة في تعاملاتها مع الدول، هو السعي في إتجاه تطوير مجال الزراعة لتدعيم التكامل المغاربي، وترقية حجم المبادلات، لاسيما وأن الجزائر بتحسينها لمستوى انتاجها الفلاحي ستحقق جزءا كبيرا من استقلالها الغذائي وتسعى لخلق توازن مع الدول المغاربية الأخرى التي تفوقها تطورا في هذا القطاع.

– إصلاح النظام المصرفي، إن ما تعانيه الجزائر من تخلف على مستوى نظامها البنكى، يحتم عليها الإهتمام أكثر بهذا المجال الحيوى، واللازم للتكيف مع الإقتصاديات العالمية لمواكبة التحول نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاديات الخارجية، وترجيح الكفة عند التنافس مع الدول المغاربية فى جلب المستثمر الأجنبى[1].

– ترشيد الصادرات وتشجيعها، إن رفع الإحتكار عن قطاع الصادرات وتشجيع الخواص فى هذا المجال يعتبر إهتماما أوليا تسعى إليه الجزائر، من خلال مساعدة المستثمرين وتقديم قروض خاصة، على أن تكون المواد المصدرة خارجة عن نطاق المحروقات، مما يساهم فى خلق تقاليد تصديرية، وبالتالى تدعيم الإصلاحات التي تقوم بها، وهذا لا يتسنى إلا من خلال تحسين المناخ الإقتصادي المناسب للإستثمار والإنتاج.

[1] نفس المرجع السابق، ص 42.

عوامل إقليمية[1]:

يعتبر تدعيم علاقات التعاون المغاربي، عبر تدعيم العلاقات بين الجزائر ومحيطها (أي دول اتحاد المغرب العربي) القاعدة الأولية لترسيخ التكامل الإقليمي الذي يحقق الإرتباط الحقيقي فيما بينها ويجعلها أكثر ارتباطا مع جيرانها، لتتبوأ مكانة مهمة في إطار المسار الإندماجي، وتتعدي ذلك الى تمثيل المنطقة في علاقاتها مع التجمعات الإقتصادية والدول الخارجية .

وفي هذا المجال يجب على الجزائر ان تعمل على تحقيق المشاريع المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف، في قطاعات مدروسة أهمها :

- التعاون في المجال الصناعي بإقامة مشاريع مشتركة واتفاقيات تعاون مع ضمان حرية نقل المنتوجات .
- التركيز على إقامة مشاريع طاقوية ومتابعتها في إطار ما سمي بمغرب البترول والغاز، والذي باشرت في تحقيقه الجزائر منذ الثمانينيات، إلا أن وتيرة التنمية لم تعرف التطور المطلوب.
- تدعيم مجال النقل ذلك انطلاقا من موقع الجزائر المركزي الذي يجعلها ذات حدود مشتركة مع كل الدول المغاربية، يكون الإهتمام بمجال النقل الأقل تكلفة والاكثر أهمية في مجالات التعاون الإقتصادي والمبادلات التجارية بصفة عامة ولقد أمضت الجزائر عدة اتفاقيات تعاون في هذا الإطار منذ السبعينات، غير أنها تعطلت نتيجة تراجع المسار الوحدوي في المغرب العربي.

ويظل الدور المغاربي، الذي تسعى الجزائر لإحتلاله، يفرض عليها ربط الدول المجاورة لها بشبكة من المواصلات البرية والبحرية والجوية، انطلاقا من ترقية شبكتها الداخلية، وهو ما يسهل عمليات التبادل ويعطيها الأولوية في هذا المجال.

[1] نفس المرجع السابق، ص45.

المبادرة لترقية التكامل المغاربي :

تدل الوضعية الحالية لمستوى التكامل المغاربي، بفشل التجربة وضعف النتائج المحققة في هذا الإطار، غير أن التصور الديناميكي المتطلع لمستقبل المنطقة يوحي بإمكانية وجود الإندماج الكامن، نظرا لتوافر السبل الكفيلة بكسر الجمود، كالإعتماد على التخصص، وضرورة التركيز على إندماج الإنتاج بدلا من إندماج السوق الذي أثبت فشله بضعف المبادلات ولما كان الإقتصاد العالمي يدور في فلك التجمعات الإقتصادية الإقليمية منها والعالمية، فجدير بدول المغرب العربي أن تتجه الى بناء مجال إقتصادي مغاربي قوي يحقق تنميتها وتطورها، ويمثل سدا منيعا أمام التحديات والمخاطر المتعددة التي تهدد أمن المجتمع.

إن الحديث عن ترقية الإندماج المغاربي، والتكامل بين بلدانه لا يدخل ضمن الإعتبارات الإيديولوجية التي تغذيها الشعارات والأدبيات السياسية، وإنما هي واقع تفرضة المصلحة الوطنية، التي تجعل من الدولة المحورية القيام بدور القاطرة في تحريك مسار أي تجربة للتكامل الذي يقع على إقليمها، وهذا ما تؤكده مختلف التجارب الإندماجية الجهوية في العالم، حتى يتسنى لدولها القيام بتوحيد جهودها لمواجهة كل المخاطر على المستويين الداخلي والخارجي.

عوامل دولية :

يعد استقطاب الإستثمار الأجنبي، حاجة ضرورية للجزائر لجذب الموارد المالية، والتكنولوجية الحديثة لأنها ضرورية لتفعيل الإقتصاد في كامل القطاعات، حيث أن دورالجزائر في المنطقة المغاربية والتحديات التي تواجهها على جميع المستويات تجعلها تسعى إلى استقطاب حركة الإستثمارات ذات الأهمية البالغة في التنمية وفي زيادة الدخل الوطني الخام، وهو ما يدفعها إلى ضرورة تكييف منظموتها القانونية وفق ما تقتضيه مصالحها الإقتصادية .

ولا يتحقق ذلك إلا بإعادة النظر في سياسة الدولة تجاه الشركات المتعددة الجنسيات، لتكون مبنية على أساس الشراكة الإيجابية، وتجعلها آلة إستثمارية بديلة عن هيمنة الهيئات المالية الدولية[1].

كما يؤدي تدعيم الشراكة الإيجابية مع أوربا، إلى دعم الجزائر من تطوير شراكتها مع الإتحاد الأوروبي، بما يفيد تنمية اقتصادياتها بهدف تمكينها من تحسين ترتيبها ضمن الدول البالغة الخطر، ويجعلها أكثر تأثيرا في المنطقة المغاربية، وذلك باستحواذها على معظم مشاريع الشراكة وبقيمة كبيرة من المبادلات، سواء كانت في شكل صادرات أو واردات.

تبقى الجزائر تسعى إلى محاولة التوفيق بين إندماج إقليمي مغاربي تفرضه عوامل الجغرافيا والمصير المشترك، وشراكة أوروبية تمليها الروابط الإقتصادية والواقع الدولي، ومن جهة أخرى يبقى إستقطاب الإستثمارات الأمريكية ضرورة حتمية تتناسب والدور المحوري الذي تسعى إلى تبوئه الجزائر وفق ما تقتضيه المصلحة الوطنية التي تتجسد في تحقيق الأمن الشامل للدولة ، وهو الهدف الدائم الذي تسعى إليه عند رسم الإستراتيجيات المختلفة، وتحديد أولويات وأهداف السياسة الخارجية[2] لرسم سياستها وإعداد استراتيجيتها بما يتوافق مع حقيقة عقيدتها الأمنية المعبرة عن تاريخها ومبادئها، وعن حاضرها والتطلع إلى بناء مستقبلها بما يحقق أمنها الإنساني وبامكاناتها الذاتية.

طبيعة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستديمة.

في ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية،توصلت مختلف الدراسات المعاصرة إلى إمكانية حصر الشروط السياسية، حيث تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جديدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تمييز بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى حسن الحكم أو الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد) والذي ترتبط

---

[1] **عبد الوهاب شـــمام:** البلدان النامية والنظام الإقتصادي العالمي الراهن ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ،). قسنطينة، عدد 10 ، سنة 1998 ، ص

[2] **عبد العزيز جراد** ، العلاقات الدولية . الجزائر : موفم للنشر ، 1992 ، ص 115

بدورها بكل من الشفافية وتوسيع نطاق المساءلة، وعلى هذا النحو برزت مفاهيم حسن الحكم والشفافية والمساءلة كشروط سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية، كما تنامى على نفس الصعيد الاهتمام بمجموعة المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية والتي من أهمها الفساد الإداري والسياسي، نظرا لما تمثله من تأثير سلبي على كل من مشروعية النظام واستقراره في كثير من دول العالم الثالث[1].

ينعكس مفهوم الحاكمية الرشيدة وأثرها على التنمية من خلال تعزيز مفهوم الديمقراطية والذي يعتمد أساسا على المشاركة بين جميع أفراد المجتمع في إدارته وتنميته، ولكون التنمية بمفهومها الشامل مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وتعزيز العدل وتحقيق المساواة وسيادة القانون، على جميع الحكومات أن تراعي في سياساتها نشر وتعميق مفاهيم الديمقراطية من تعددية حزبية واحترام الرأي والرأي الأخر وفتح مجالات للحوار وحرية صحافة مسؤولة وإجراء الانتخابات النيابية بشكل مستمر ودورات منتظمة، وأن تعمل الحكومات على تعزيز مفهوم الشراكة من اجل التنمية تحت مظلة سيادة القانون من جهة ومشاركة ممثلي الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة من جهة أخرى[2].

ومن خلال تمكين العلاقة بين الحكامة الرشيدة ومفهوم التنمية المستديمة على الدولة في الجزائر أن تقوم بتشجيع الاستثمار، وبالأخص استثمار الموارد البشرية، والمساعدة بالقضاء على الفقر والبطالة، إن الحكم الرشيد وسيادة القانون وأثرهما على التنمية ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع وخصوصا بين الجنسين من جهة، والى الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات وغيرها ومساعدة الفئات المهمشة والمشاركة في شؤون الحياة العامة والمحافظة على حقوق الإنسان واحترام الآخرين وتعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة استثمارها وتوزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.

---

[1] **الأخضر عزي وغالم جلطي**، "التنمية البشرية للحكم الراشد"، مرجع سبق ذكره.

[2] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 31.

و تنحصر آفاق هذه العلاقة في الجزائر في السعي إلى مواجهة التهديدات الأمنية :

دور المقاربة الأمنية المنية في تفعيل الإستراتيجية الأمنية للجزائر :

تهدف المقاربة الجزائرية ورؤيتها الإستشرافية في التعاطي مع التهديدات الأمنية في المنطقة وفي ظل التطورات الجيوستراتيجية التي عرفتها بعض الدول إلى تكثيف عملياتها التحسيسية، لدعوة دول المنطقة إلى الانخراط في استراتيجية تعزيز التنسيق الأمني عن طريق تشجيع البعد التنموي، وهو ما يفسر الحركية المكثفة للدبلوماسية الجزائرية باتجاه الوسط الجغرافي المحيطة بها من تونس إلى المغرب، ومن النيجر إلى موريتانيا، مرورا بمالي والساحل الإفريقي، وبالخصوص أن مظاهر التزاحم الدولي في المنطقة والتقارير التي تصف منطقة الساحل بأنها "أفغانستان ثانية"، يُبرز بوضوح أهمية المنطقة وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الوطني،وهو الوضع الذي تسببت فيه – من الأساس – عدم توفر التنمية وغياب الحكم الرشيد.

وكل هذه المعطيات دفعت الجزائر للعمل من أجل تدارك الهشاشة الأمنية في الجنوب، لا سيما أن أولويات سياستها الخارجية ترتكز على الأمن بمفهومه الموسع، والذي سيطر على العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسياسة الخارجية الجزائرية، حيث وجدت نفسها مجبَرة على مسايرتها والتفكير في الأساليب الملائمة للتعاطي معها؛ وعليه فقد حظيت المقاربة الجزائرية في هذا المجال، بالتقدير والاحترام بفضل نجاحها في تمرير الرؤى الخاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما إن أكثر ما ميز الحركية الجزائرية هو التطورات الخطيرة التي تشهدها مشارف الحدود الجنوبية للبلاد بسبب الأزمة في شمال مالي، حيث حرصت على إبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع هذه الأزمة، في الوقت الذي تعمل على استغلال الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، وإقناع المجموعة الدولية بأن التهديدات وإن اختلفت حدتها من دولة لأخرى، تبقى تهديدات مشتركة، وتقتضي تحركا وعملا مشتركا على ضوء استراتيجيات متعددة الأطراف والأبعاد.

وعلى الرغم من ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة إلا أن الواقع يحتم تكثيف التعاون اللوجيستيكي فيما بينها، وهنا يبرز دور دول الجوار الأخرى والمجموعة الدولية عموما، وخاصة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها، لتمكين الدول المعنية من شروط التنمية، لأنه لا يمكن القضاء على الفقر والسيدا والفيروسات الأخرى، مثلا، بالدبابة العسكرية، ورغم وجود أطراف أجنبية تعمل على الرفع من مستوى التهديدات في المنطقة لخدمة أجندتها الجيواستراتيجية، إلا أن الجزائر تبذل مساعي حثيثة من أجل فرض رؤيتها.

وبالمصلحة فإن المقاربة الجزائرية بخصوص موضوع تنمية منطقة الساحل، لم تكن وليدة اليوم؛ حيث لم تتوان منذ سنوات في إطلاق سلسلة من المبادرات التنموية والأمنية لتعزيز التعاون بين البلدان المجاورة لها، من أجل مواجهة التطرف، مع دعوة المجموعة الدولية لتحمل مسؤولياتها بأداء واجبها من خلال تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق التنمية.

ولطالما راهنت الجزائر على مشاريع تنموية أطلقتها في المناطق الحدودية، لمنع أي تقارب بين القاعدة في المغرب الإسلامي والجماعات الإرهابية الأخرى النشطة وقبائل التوارق، كما لم تتأخر في تقديم هبات مالية لتنمية المناطق الجنوبية الصحراوية، لمنع استغلال الجماعات الإرهابية من تنفيذ مخططاتها على ضوء الوضع التنموي المتردي، إلى جانب احتضانها لندوات حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الساحل (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) والشركاء من خارج الإقليم؛ من أجل تأطير العمل المشترك، وكان ذلك قبل أن تأتي التطورات الأخيرة التي أفرزتها الأزمة الليبية على الجهود المبذولة في هذا المجال.

وتدل هذه الإستراتيجية المعتمدة من قبل النظام السياسي من أجل تنفيذ استراتجيتها في أبعادها المكانية والمدارية والمجالية من أولى المظاهر المعبرة عن ثبات رؤيتها الأمنية واستمراريتها، وذلك وفقا لعقيدتها الراسخة في أن الأمن هو بالمصلحة مسألة ذاتية.

ولمواجهة الأخطار والتحديات الأمنية يتطلب الأمر:

أولا: مساعدة دول الجوار الفاشلة اقتصاديا، لأنها المصدر الرئيسي للتهديدات التي تمس الأمن الوطني، وفي كلتا الحالتين الجزائر تدفع فاتورة الأمن، سواء تساعدهم مباشرة عن طريق المساعدات الاقتصادية والعسكرية، أو تدفع تكلفة عدم مساعدتهم عن طريق محاربة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات وتهريب الأسلحة (الوقاية من التهديدات).

ثانيا: تعامل الدولة الجزائرية مع ملف التوارق بأكثر جدية وجعله من الأولويات الأمنية والسياسية لأنه أصبح مصدر تهديد لوحدة التراب الوطني،فبالرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة في إطار الوساطة في حل نزاعات التوارق مع نيجر ومالي إلا أنها تبقى محدودة النتائج وغير كافية لتحقيق أمن وإستقرار المناطق الحدودية، لأنه دائما تتوسط الجزائر لوقف النزاع المسلح، وتوقع إتفاق بين طرفي النزاع ولكن سرعان ما يتم التراجع بعدم إحترام بنوده، وهو ما يفسر هشاشة المتنازعين وعدم سيطرتهم على مجريات الأمور بسبب التدخل الأجنبي، إذ لا يمكن لدولة مالي أو النيجر أن تحترم الاتفاقيات المبرمة وتحقق التنمية في إقليم الأزواد لأنهما دولتان فقيرتان وإمكانياتهما جدُ محدودة، لذلك تكلفة تنمية مناطق تواجد التوارق تدفعها الجزائر للحفاظ على أمنها وإستقرارها وهذا غير وارد لأن حتى الجنوب الجزائري لا يزال يفتقر للتنمية بالمقارنة مع شمال الجزائر.

ثالثا: الإستثمار في مجال الدبلوماسية الوقائية وإدارة الأزمات الأمنية، مع الإعتماد على الرصيد الدبلوماسي الحافل بالإنجازات والنجاحات.

رابعا: التركيز على آليات العمل والتعاون الإقليمي وتفعيلها للتصدي للتدخل الأجنبي في دول الجوار، لأن أمن الجزائر من أمن جيرانها.

خامسا: إعادة النظر في إستراتيجية محاربة المخدرات، لأن الكميات المحجوزة خيالية وتدعونا لدق ناقوس الخطر.

سادسا: ترسيم الحدود مع دول الجوار عن طريق الإتفاقيات الثنائية، مع الإعتماد على الوسائل العسكرية المتطورة في حماية الحدود مثل التركيز على الطائرات وتكثيف الطلعات الجوية لأنه لايعقل أن تتم عملية مراقبة وحماية حدود دولة كالجزائر عن طريق دوريات بالسيارات خاصة في البيئة الصحراوية الصعبة،ولنا الدرس في أزمة الرهائن "بتقنتورين" 2013.

سابعا:وضع إستراتيجة إقتصادية تعتمد على الإستثمارفي دول الجوار خاصة في ليبيا ومن طرف الشركة الوطنية للمحروقات لمنافسة الشركات البترولية الغربية في المنطقة، لأن العلاقات الإقتصادية هي أساس التعاون الدولي في المجالات الأخرى.

الخـاتمـة

الخاتمة :

لقد تبين من خلال دراسة موضوع التحديات الأمنية في الجزائر على ضوء التغيرات الإقليمية الراهنة، أن الجوانب النظرية المتعلقة بمواضيعه وبالخصوص الإستراتيجية والأمنية منها وارتباطها بالتهديدات الأمنية على الرغم من كثافتها ماتزال غير متمكنة من إفراز قواعد ثابتة وتعاريف متفق عليها من قبل الجميع وهو ما جعلها من المواضيع الغير مرنة للتحكم في توظيفها، إلا أن ذلك لا يعد مبررا لعدم الخوض فيها لأن مخرجاتها ما تزال تتزايد وأن افرازاتها أصبحت تهدد أمن الدول منفردة ومجتمعة، وهو ما يتطلب التوجه دوما إلى ضبط كيفية التعامل معها مفهوما ونظرية حتى يتمكن الجميع عبر استراتيجيات ملائمة للواقع المعيش ومفاهيم ودلالات أمنية تساعد على خلق التوافق الجماعي لمحاربة كل أنواع التحديات الأمنية الجديدة.

كما اتضح بالنسبة للجزائر أن اتساع إقليمها الجغرافي، وارتباطه بفضاءات جيوسياسية عديدة، جعلها تتأثر بمجريات الدوائر الجيوسياسية التي تقع ضمنها أو تجاورها، وانعكس ذلك جليا على أوضاعها الداخلية و بيئتها الأمنية الإقليمية، وهو ما أدى إلى استفحال تأثر أمنها القومي بهذا المحيط، وذلك بفعل مجموعة من المتغيرات المحلية، الإقليمية والدولية، وكذا بسبب التوسع الذي شهده أمنها القومي، سواءا بالنسبة للدائرة المغاربية، التي يغلب على فواعلها الأمنيين الطابع الدولتي وعلى تهديداتها للأمن القومي الجزائري وبالخصوص في بعدها العسكري، ويرجع ذلك لبؤر التوتر ضمن الإقليم المغاربي التي أضفت عليه بنية أمنية نزاعية، ومحيطا عدوانيا يؤثر مباشرة وبقوة على أمن الجزائر.

أما فيما يتعلق بالدائرة الإفريقية، فيغلب على فواعلها الأمنيين الطابع غير ودون الدولتي، وعلى تهديداتها البعد اللين وغير العسكري، لكن هذا لا ينفي أبدا ثقل تأثيرات تهديداتها وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي الجزائري منذ بداية تسعينيات بسبب حالة من اللاأمن واللاإستقرار التي تعرفها الدول اللاإفريقية المجاور لأقليم الجزائر، خاصة مع

تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، بما يعرف بضبابية العدو ضمن هذه الدائرة وانتفاء البعد الجغرافي عنه.

كما تمت ملاحظة أن أكبر تهديد أمني يقع على الدولة الجزائرية ويعتبر ضمن هرم أولويات إستراتيجيتها الأمنية، هو الإرهاب والروابط التي نسجها منذ العقد السابق مع الجريمة المنظمة (اختطافات، تهريب بشتى أشكاله، تجارة المخدرات والأسلحة) وعصاباتها، ليس فقط بدعوى نشاطاته، بل بحكم ما يثيره أيضا من انشغال دولي بمنطقة الصحراء والساحل وما يتمخض عنه من تهديدات أخطرها على الإطلاق بالنسبة للجزائر هو احتمال تسببه في تدخل أجنبي.

ويظل البحث عن شراكة أمنية مغاربية أفضل من البحث عن مشروع اندماج مغاربي في الوقت الراهن، لأن الشراكة الأمنية كما توصلت الدراسة تتطلب وجود درجة من التنافر و التكامل ودرجة كافية من التدفقات والاتصالات على أن هذه العلاقة تحتاج في البداية وقبل كل شيء إلى تقريب الهويتين الأمنيتين لكلا البلدين.

ولقد ظهرأن تأثر إستراتيجية الجزائر الأمنية في التعامل مع مسائلها وتهديداتها الأمنية وبالذات على صعيد الدائرة الإفريقية يتطلب لفت الانتباه إلى التأخر في التغطية الأمنية والعسكرية للجناح الجنوبي والإقليم الصحراوي والسعي لتداركه يجب أن يتم عبر مراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية الجنوبية بالتمكين المادي لقواتها المسلحة الحارسة والمراقبة، بغرض تقليص هامش إنكشافها إلى أقصى حد ممكن ، ناهيك عن تنمية المناطق الجنوبية و الصحراوية التي تعاني نوعا من التهميش التنموي، ودمجهم أكثر في المجتمع الجزائري، أما خارجي، فيستدعي تبني استراتيجية الدفع نحو التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع حكومات كل من مالي والنيجر وذلك بواسطة إشراك ممثلي أزواد الطوارق لتجنب أي تدهور في النزاع الدائر بينها.

كما طالبت الجزائر على الأصعدة الإقليمية، القارية والعالمية بتمكين الدول الإفريقية من الانتقال من حالة التبعية والاستدانة المزمنة إلى حالة القدرة على التنمية تحقيقا لمبادئ التضامن الدولي، ورفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر، فمن هذا المبدأ، نجد أن الجزائر

تصر على تولي الدول الإفريقية عموما والساحلية–الصحراوية خصوصا حماية أمنها بنفسها، كما تؤكد أن ضعف وتخلف تلك الدول ليس أبدا مبررا للتنصل من التزاماتها الثنائية والإقليمية أو مدعاة للجوء إلى القوى الأجنبية.

وعليه تؤكد الجزائر وفق عقيدتها الأمنية أن استتباب الأمن في لا يتحقق إلا بالتنمية مكافحة الإرهاب ووقف دفع الفدية للإرهابيّين لقاء تحرير الرهائن، لأنّ دفع الدول الغربيّة الفدية للإرهابيّين في سبيل أمن رعاياها يؤدّي بطريقة غير مباشرة إلى رفع لا أمن الجزائر، لأنّ هذا السلوك لا يجعل جهود الأخيرة في القضاء على الإرهاب وتجفيف منابع تمويله تضيع هدرًا فحسب، بل يساهم في بقاء الجماعات الإرهابيّة، وبالتالي استمرار تهديداتها للأمن الجزائري.

أما بالنسبة للدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري، فقد توظح أن الجزائر قد انتقلت من حالة المهدد إلى صفة المتعاون ثم الشريك الأمني لفواعل الشمال، فأضحت طرفا في كل المبادرات والترتيبات الأمنية الأورو–متوسطية، فإن مكانة الجزائر الجيوسياسية تعزّزت أكثر في الفضاء المتوسطي وأطره التعاونية، بعدما أصبحت خبرتها في مكافحة الإرهاب جد مطلوبة من الغرب، وبعدما صار دورها الإقليمي محوري.

ولقد تم التوصل إلى أن بواعث السلوك الجزائري على مستوى الدائرة المتوسطية لا تنحصر في السبب السابق فقط، بل تتحكّم فيها عوامل أخرى كذلك كسعي الجزائر إلى التعبير عن انشغالاتها الأمنيّة والدفاع عن عقيدتها الأمنيّة، وهذا ما يدل عليه ا السعي الجزائري للمساهمة في الهندسة الأمنية والاستراتيجية للمتوسط؛ وإفادة جيشها وقواتها المسلحة من تحديث نظري وعملياتي عبر الاحتكاك بالقوى الأطلسية بما يحقق لها نجاعة أفضل في الذود عن أمنها القومي وفي مواجهة التهديدات العابرة للأوطان.

ولكي يتحقق ذلك وجب على الجزائر، تقوية الأمن الداخلي بمختلف أبعاده بما يسمح لها بالتفرغ للمهددات الخارجية لأمنها وبما يعطيها فعالية أكبر في مواجهتها، وهذا لن يتأتى إلا بوضع استراتيجية تستهدف الأمن الإنساني للشعب الجزائري تعطي الأولوية للقطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية والسعي لتحرير إقتصادها من تبعيتة لسوق

النفط العالمية وسوق المواد الاستهلاكية، كما يجب أيضا عليها تقوية عمقها الإفريقي، فإذا خسرت الجزائر عمقها المغاربي، فلا يجب أن تخسر الدائرة الإفريقية، وهنا يجب أن تتحمّل الجزائر مسؤوليتها الأمنية في تنسيق جهود دول المنطقة لمواجهة كل مهددات أمنها من جهة، وفي تقوية مواقفها حيال إكراهات وإغراءات القوى الأجنبية من جهة ثانية.

وعلى العموم فإن ما يستخلص من سلوكات الجزائر الأمنية حيال مختلف الدوائر أن هناك قناعة لديها بأن ضمان الأمن والاستقرار في جوارها الجيوسياسي يساهم في تعزيز وتقوية أمنها القومي، لكن يجب توخي الحذر هنا، لأن بعض السلوكات المؤثرة إيجابيا على أمن الجزائر تؤثر عليه سلبيا من زاوية أخرى، وأن الأبعاد الإستراتيجية والمقومات الأمنية ماتزال بحاجة إلى تعاون أمثل يستشرف المستقبل الذي يحقق الأمن الإنساني ككل وليس المصالح المتحكم فيها من قبل الإستكبار الدولي مهما كانت أهدافه ومراميه الآتية والمستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع

1- المصادر:

أ- الموسوعات:

- الموسوعة العسكرية: ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.

2- المراجع

أ- الكتب:

1) إسماعيل العربي، المدن المغاربية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 .
2) إسماعيل علي ، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1998.
3) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث ،2004.
4) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر: وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985 .
5) سمير أمين، المغرب العربي الكبير، ترجمة آميل داغر، بيروت دار الحداثة، الجزائر د.م.ج ، 1981 .
6) السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت :دار الجيل، 2001 .
7) عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة..
8) عبد العزيز جراد ، العلاقات الدولية . الجزائر : موفم للنشر، 1992 .
9) عبد النور بن عنتر: البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، سنة 2005.
10) عثمان محمد غنيم ود. ماجدة ابوزنط، التنمية ألمستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان- الأردن 2010.

11) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي،1997 .
12) غضبان، المدخل للغلاقات الدولية، عنابة : دار العلوم ، 2007 .
13) ليدل هارت– الإستراتيجية وتاريخها في العالم .
14) مارتن غيرغيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
15) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الايريتيرية، (الجزائر: دار الجيل، 2004).

ب– المجلات والدوريات:

1) الأخضر عزي وجلطي غالم، "قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21.
2) حسن كريم: مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي(وآخرون): الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2004.
3) زياتي صالح ، السياسات العامة في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ،العدد 01 ،جامعة الجزائر،2011.
4) صالح زياني : تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، ع 5، جامعة بسكرة.
5) عبد الوهاب شمام: البلدان النامية والنظام الإقتصادي العالمي الراهن ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري. قسنطينة، عدد 10 ، سنة 1998 .
6) محمد بوعشة، الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاقتصادية والثقافية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
7) مركز الدرسات و البحوث العلمية ، الأمن النووي ، الرياض :جامعة نايف .86– العربية للعلوم الامنية، 2007).

ج- الملتقيات والندوات:

1) صالح زياني، مرتكزات عقيدة الأمن القومي الجزائري بين الثبات و التحول (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية، جامعة- قاصدي مرباح- ورقلة 2014.
2) عصام عبد الشافي، من جامعة الإسكندرية، موضوع التحديات والرهانات الأمنية في منطقة شمال إفريقيا، بين فرص الاحتواء ومخاطر الانتشار، "موضوع الملتقى الدولي الأول لجامعة 20 أوت 55 بسكيكدة " .

د- الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) أحمد بن فليس،" السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات 1954 – 1962،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
2) إدابير أحمد: الأثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر)، 2012.
3) حسام حمزة: الدوائر الجيوستراتيجة للأمن القومي الجزائري ، مذكرة ماجيستير تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011.
4) شاكري قويدر: التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة – المغاربية 2001 – 2011، رسالة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2015.
5) صلاح الدين العجروم: السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتأثيرها على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر سنة 2008 – 2009.
6) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.

7) العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في ظل منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010.
8) عبد السلام قريقة، دور الجزائر في إطارها المغاربي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر (كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2004.
9) عديلة محمد الطاهر، "أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2004 / 2005.
10) عمر فرحاتي، التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة، الرهانات – التحديات ، كلية الحقوق والعلوم سياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
11) فريجة لدمية: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة –الهجرة غير الشرعية أنموذجا– مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011.
12) مريم ابراهيمي: التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الخرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، مذكرة ماجستير بقسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012.
13) وهيبة دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008.

هـ الأنترنت:

1) إبراهيم إسماعيل كاخيا، الاستراتيجية العسكرية المعاصرة والمذاهب العسكرية العالمية السائدة على الرابط: http://vb.arabsgate.com/showthread.php?t=508479
2) نذير كريمي، العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق المسار العربي: www.elmassar-ar.com/ara/permalink/23625.html
3) بوحنية قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي على الرابط:
www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/.../20126310429208904.html
4) كامل عبد الله، تمثل النزاعات الإثنية والمذهبية تشكل تحديا جديا لاستقرار البلاد الجزائر. على الرابط http://aawsat.com ، 2017/03/02، 15:35 .

5) مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية،على الرابط : http://www.aljazeera.net 2017/03/25 ،18:00.

6) حسين مجدوبي، مأساة المغرب والجزائر: عشرون سنة على حدود برية مغلقة. على الرابط : http://www.alquds.co.uk

7) الطيب بوعزة، هل تستعد الجزائر والمغرب لحرب وشيكة؟، على الرابط : http://www.aljazeera.net

8) إدريس ولد القابلة، سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟. على الرابط

http://elaphblogs.com ،06/04/2017 16:06

9) المغرب والجزائر يستمران في سباق التسلح لزعامة المنطقة. على الرابط:

http://www.hespress.com.

10) سباق التسلح بين المغرب والجزائر.. سيناريوهات الحرب والسلام، على الرابط : http://www.alyaoum24.com/365633.html

11) عسي عبد القادر، عبدلي عبد القادر، تأثير التهديدات الإقليمية على الأمن في الجزائر، على الرابط : http://rdoc.univ-sba.dz/handle

12) بوحنيه قوي: إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، على الرابط : http://www.mohamedzitout.

13) يسرى مصطفى، "حول مفهوم الحكم الجيد": htmhttp://www.aqlem.com/article

14) د. أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (جامعة الجزائر) والمعهد الديبلوماسي والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية).

الفهـــرست

الفهـــرست

مقدمة 01

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي .

المبحث الأول : مفهوم الأمن والدراسات الأمنية.....06

المبحث الثاني : تطور مفهوم الأمن والتهديدات الأمنية 17

المبحث الثالث : الإستراتيجية والعقيدة الأمنية الجزائرية.....21

الفصل الثاني : طبيعة التحديات الأمنية الراهنة.

المبحث الأول: الجزائر في إطارها الإقليمي.....27

المبحث الثاني: طبيعة التهديدات الأمنية 34

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية 59

الفصل الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول : محددات المقاربة الأمنية الجزائرية 67

المبحث الثاني : المبادرات السياسية والدبلوماسية.....78

المبحث الثالث: المبادرات التنموية 88

الخاتمة 102

قائمة المصادر والمراجع.....107

الفهرس